

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

الدستور ومبارك

التنظيم الفريخ والبمركه
لمجتمع التجارة الإلكترونية

المديريات المالية هي الباب الملكي
لحماية المال العام ومنع الاختلاسات

منطق التوقع وفنونه
(قراءات)

شركة مصر / إيران للفلز والنسج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميرانكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٢٥٠, ٥٤ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

١ - ٥١٪ للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة القابضة للقطن والفلز والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها:

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مضرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحمر
على كوزو شل.

• قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الفلز الرفيع:-

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي

• مصنع الفلز السميك:-

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• مصنع الفلز المتوسط:-

الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٥٣٥٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٣١ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا
(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من (٢٨ مليون جنيه)

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهريا

العدد ٤٣٢ - أبريل ٢٠٠٥ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عازف عبد الرحمن
ناشر رئيس التحرير
أ. د. / كامل عمراؤ
ناشر رئيس التحرير
أ. د. / طلعت أسعد

هيئة المحكمين

أ. د. / شوقي حسين عبدالله
أ. د. / يسرى خضر إسماعيل
أ. د. / على أحمد شاكر
أ. د. / محمد عثمان إسماعيل
أ. د. / سعيد توفيق عباس
أ. د. / أحمد سالم الزيات
أ. د. / الدسوقي حامد أبوزيد
أ. د. / محيي الدين الأزهرى
أ. د. / منصور حامد حسن
أ. د. / عصام الدين العنانى
أ. د. / السيد حمدي المعاز
أ. د. / عبدالله أمين جماعة
أ. د. / شوقي سيف النصر
أ. د. / سعد السعيد عبدالرازق
أ. د. / محمد محمود يوسف

في هذا العدد

صفحة

كلمة العدد

- ٢ • الدستور و مبارك رئيس التحرير
- ٤ • التنظيم الضريبي والجمركى لمجتمع التجارة الإلكترونية دكتور / فكرى فؤاد
- ١٤ • المديرية المالية هي الباب الملكى لحماية المال العام ومنع الاختلاسات هشام منصور الجوهري
- ١٧ • استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) في تحديث الأداء الضريبي في مصر دكتور / سمير سعد مرقص
- ٣٩ • ملاحظات على قانون الضرائب الجديد عبد الله العادلى
- ٤٢ • منطق التوقع وفنونه «قراءات» دكتور / محمد الباز

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

نموذج النسخة

الإشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهاً	
سوريا	٥٠ ل.س
ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة
السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس
الجزائر	٥ دينارات
الأردن	١ دينار
الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات
دول الخليج	١٠٠ درهم

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

١١ شارع مريت باشا - ميدان التحرير - القاهرة تليفون: ٥٧٤٤٦٣٠ - ٥٧٤٢١٩٠ فاكس: ٥٧٥٠٠٠٠

مكتبة الإسكندرية



الدستور و مبارك

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عارف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

وإيجابياته وظهرت الكثير من الكوارث من وراء إطلاق العنان للقائمين في كل نظام ليفعلوا ما يريدون من خلال نظام حزب مهلهل يسيطر على أدائه عقول الماضى بسوءاتها

● ولأسف يفتقد النظام الحزبى المصرى للقواعد الشعبية العريضة والتي يمكنها ملأ الفراغ السياسى فى الشارع المصرى ... بل و فى غياب برنامج حكومى اقتصادى وسياسى واجتماعى يفقد الحكومة أهم مقومات الحكومة الحزبية .

● ونريد إلغاء نسبة القطيع والتصنيف التى تسلق من خلالها كل فاشل وعاطل نريد شعب واحد موحد لا فرق بين جلباب أو بدلة أو أفروال الكل

شخص مشهود له بالحكمة وطهارة اليد وإذا كان هناك فساد فى بعض أفراد البطانة فهذا وارد فى جميع الأحوال وفى جميع دول العالم - الكمال لله وحده .

إننا نتمسك بالرئيس مبارك فى الدورة القادمة لأن فى ذلك صالح الأمة مع رغبة جامعة فى الإعداد للمرحلة الجديدة من خلال تعديل جذرى فى الدستور لإعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر بعد انقضاء مرحلة من الشمولية فقط والشمولية الرأسمالية أى خليط من النظامين وفى طريقنا الآن ومنذ سنوات معدودة إلى الأخذ بنظام الرأسمالية . رغم أن لكل نظام سلبياته

كثر الحديث منذ أعلن الرئيس مبارك رغبته فى تعديل أحد مواد الدستور الخاصة بانتخابات رئيس الجمهورية وكانت الرغبة متوافقة مع رغبة شعبية فى تعديل الدستور فى كثير من مواده وليس فقط فيما يخص رئيس الجمهورية .

والأمر الذى لا يختلف عليه عاقل حول إعادة انتخاب الرئيس للدورة الجديدة فهذا تفرضه عليه ظروفنا والمرحلة الحالية وما يجب أن يتحمله معنا من أجل إعادة ترتيب البيت أمر يجب أن نتمسك به ولا يمكن أن نجازف بمصير أمة وشعب لنخوض تجربة اختيار شخص جديد تحت الاختيار - الرئيس مبارك

مصريين والله يولى من يصلح
ومن يثق فيه الشعب بصرف
النظر عن مؤهلاته أو أمواله
هذا أمل شعب مرزقته الفرقة
مع بداية الثورة وسياسة فرق
تسد كظلام للسلطة والتسلط
أو توجيه ... لقد بلغ الشعب
سن الرشد وأن له أن يختار
بمحض إرادته وبحرية كاملة
من يمثلونه فى مجلس نيابى
نابع من القاعدة دون تدخل
حكومى .

● إن النظام الحزبى الحالى
الذى ثبت فشله بكل المقاييس
فى اجتذاب الشارع المصرى
بنسبة ٩٩٪ وباستخدامه
تقسمة المتسلقين ٥٠٪ عمال
وفلاحين ، إننا نقول لا
لتقسيم المجتمع .

● لا لنظام المسمى
الاشتراكى الضمان والأمان
للقضاء .

● لا للقطاع العام وملكية
الدولة لأدوات الإنتاج .

● الرئيس مبارك يجب أن
يستمر ويبقى هذه الدورة
الخطيرة فى حياة الأمة والتي
يجب أن يعاد فيها صياغة

الحياة السياسية من جديد
أخذين بأفضل النظم
ديمقراطية تبنى ولا تهدم
توحد ولا تفرق وأمانا للعالم
الواسع نأخذ منه ما نريد .

● أما ما قيل ويقال عن دور
جمال مبارك الآن ، لقد جمعتا
معه لقاءات عامة معدودة
وأعجبنا به كمواطن وكأحد
الشباب الواعد والذى نتوقع له
مستقبل زاهر ولكن ليس من
خلال الحزب الحاكم الذى
أحاط به من كل جانب ...

الحزب الذى فرض نفسه على
الشعب دون اختيار وبلا قاعدة
● ربما يختاره الشعب

كمواطن - وأحد من الدعامات
العاملة والنشطة المخلصة فى
هذا البلد فى أى موقع أو

مركز بعيداً عن الإشاعات التى
يروجها البعض من داخل
الحزب أو خارج الحزب حول

رغبة وترشيحه للرئاسة ولكن
إمكانياته تتيح له مستقبلاً
ودوراً فى العمل السياسى عن
استحقاق وعن ثقة وجدارة من
الشعب بصفته مواطن من أبناء
الشعب ولكن دون نفاق أو زيف

من زبانية الحزب الحاكم
والذى فقد مصداقيته فى
الشارع المصرى ولا يعترف به
إلا من شغل أحد مقاعد
السلطة .

● الكثير يطلبون بتعديل
الدستور وليدخل الرئيس
الانتخابات بكل الحرية ونحن
ورأؤه .

● كلنا نتمسك به فى هذه
المرحلة الانتقالية من أجل
مصر بدون نفاق لأنه لا يوجد
مواطن شريف يضع مستقبل
بلد فى يد من لا يعرفه فهذا
أمر لا يصح فيه المزايدات
... المصلحة العليا للوطن
فوق كل اعتبار .

أما الإصلاح فليأتى على يديه
- فى المرحلة المقبلة وأن
يترك الأحزاب للشعب ليقول
فيهم كلمته - كل يخوض
تجربة وانتظار حكم الشعب
إننا نطالبه بأن يكون والداً
وأباً لجميع المصريين لنقول
له نعم أمام العالم كله بعيداً
عن الحزب والمتحزبين بعيداً
عن الفساد والمفسدين ■

والله معك يا مصر

التنظيم الضريبي والجمركي لمجتمع التجارة الإلكترونية

دكتور / فكري فؤاد

رئيس المجموعة الدولية لنقل التكنولوجيا

١ - مقدمة :

أحدثت ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في السنوات الأخيرة تغيرات نوعية في العديد من أوجه الحياة للدرجة التي مهدت الطريق للانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات وفي ظل هذا التوجه يصبح من المهم ، بل من الضروري أن نبحث بين المهارات المطلوبة لاستخدامها تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على التخصص والمجتمع وذلك فيما يخص المجال الضريبي والجمركي ، وأن نخضع هذه العلاقة أنواع من التقصي بهدف الكشف عن علاقات التأثير الكلية المتبادلة بين المجتمع الضريبي والجمركي

ومجتمع التجارة الإلكترونية ، فبالى أى مدى تشكل التجارة الإلكترونية المجتمع ؟ وعلى أى نحو يؤثر المجتمع في ظهور وتطور تلك التكنولوجيا ؟ وإذا كان التأثير لا يقع من جانب واحد ، فكيف يحدث التفاعل بين المتغيرين ؟ . ولعل من الواضح أن الإجابة على هذه النوعية من الأسئلة تتطلب البحث في الاتجاهات العلمية للعلاقات بين تكنولوجيا المعلومات والمجتمع ، إلا أن هذا البحث معنى بنفس الدرجة بالكشف عن مفهوم مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات المعتمدة على التخصص والمجتمع .

إن تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه معاملات الضرائب والجمارك في بيئة

التجارة الإلكترونية ومن ثم التعرف عليها جيداً ودراسة أثرها والموقف منها من شأنه أن يساهم في تحديد ملامح النظامين الضريبي والجمركي المطلوبين والمناسبين لقد تم عقد كثير من المؤتمرات بالمنطقة العربية ، تلك المؤتمرات جميعها تحمل عناوين تطوير الضرائب ولكن بالبحث في المحتوى تجده يدور في فلك تعديل للوائح أو اقتراح تشريع معين لخدمة فئة معينة في المجتمع أو ميكنة الأعمال واقتناء الأجهزة والمعدات كما اهتمت تلك المؤتمرات بدرجة ضئيلة بالتوجيهات المطلوبة نحو التجارة الإلكترونية وكيف يمكن مواجهتها وما هي التدابير المطلوبة وكيف نواكب

المتغيرات المتوقعة مستقبلاً ،
أيضاً ، أيضاً أهتمت تلك
المؤتمرات بصورة ضئيلة
بمشكلة توحيد النظم وإعداد
الكوادر التى يمكنها القيام
بأعمال التدقيق والمراجعة
والفحص الضريبى والجمركى
فى مجتمع التجارة
الإلكترونية ، لقد تقدم كثير
من الدراسات المقارنة لبعض
الدول والتى قد تؤدي إلى
عثرات ومشكلات الحلول
المستسخة الغربية فى
إطارها التطبيقى (أى إن
المعنى عدم الأخذ بنظم
غربية قد لا تناسب مع
ثقافتنا وعاداتنا وتقاليدينا
العربية) .

٢ - الأهداف :

تسمى هذه الورقة إلى
تحقيق الأهداف التالية إلى
أساسين :

١ - إلقاء الضوء على أهمية
إيجاد جهة أو جهات
مسئولة عن التنظيم
الضريبى بالمجتمع العربى
و تعنى بتوفير الكوادر
الفنية الخاصة بعملية

المراجعة والتدقيق
والفحص الضريبى
لمجتمع التجارة
الإلكترونية .
٢ - توضيح أهمية وجود
مشاركة من متخصصى
تكنولوجيا المعلومات
(وليس متخصص هندسة
الحاسبات) مع الجهات
المسئولة عن التنظيم
الضريبى والفحص
والمراجعة والتدقيق
واستحداث منهج يهتم
بالاستفادة من الخبرة
المتركمة للقائمين على
النظام والمراجعة
والتدقيق والفحص
وإكسابهم المهارات
التكنولوجية المعتمدة على
تخصصاتهم الحقيقية
والأصلية ، فى عمل
متخصصى تكنولوجيا
المعلومات بمفهومه
الدقيق أصبح جزء لا
يتجزأ من المجتمع
ويختلف عن عمل
متخصصى هندسة
الحاسبات والشبكات

والبرمجيات .

٣ - محاولة مناقشة ما يمكن
أن تقدمه المجاميع
العلمية والنقابات
والاتحادات المهنية لتنظيم
مؤتمر عربى موسع يهتم
بدراسة التنظيم الضريبى
والجمركى لمجتمع
التجارة الإلكترونية فى
العالم العربى ، على أن
يتمتع السادة متخصصى
هندسة الحاسبات
والشبكات والبرمجيات
عن المشاركة حيث يهتم
هذا المؤتمر بالمهارات
التي يجب أن يتمتع بها
فاحص الضرائب
والمراجع الداخلى
بالشركات والهيئات
والمؤسسات ثم المراجع
الخارجى متمثلاً فى
مكاتب المراجعة
والمحاسبة بالدول العربية
فى ظل مجتمع التجارة
الإلكترونية .

٤ - إلقاء الضوء على المخاطر
المرتبطة باستخدام شبكة
الإنترنت فى إجراء

عمليات التجارة الإلكترونية والدور الذي يمكن أن تلعبه مهنة المراجعة في صياغة وتطوير الأسس والمعايير اللازمة لإحكام الرقابة على هذا النوع من المعاملات وأيضاً دور مراجعي الحسابات المزاويلين لهذه المهنة في توفير الثقة لدى جمهور المستهلكين في التعامل الآمن مع شبكة الإنترنت للحصول على احتياجاتهم من سلع وخدمات .

٣ - إستفسارات :

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للورقة المقدمة على النحو التالي :-

١ - هل تخضع التجارة الإلكترونية للضرائب والرسوم القائمة المقررة حقاً ؟

٢ - هل تتوفر الكوادر الفنية التي يمكن أن تقوم بعملية التدقيق والمراجعة والفحص الضريبي و

الجمركي في مجتمع التجارة الإلكترونية ؟

٢ - كيف يمكن فرض ضرائب على النشاط التجاري الإلكتروني ؟

٤ - ماذا عن الرسوم والإجراءات الجمركية بشأن البضائع محل التداول عبر تطبيقات التجارة الإلكترونية ؟

٥ - وماذا عن اتجاهات السياسة الضريبية والجمركية في نطاق تشجيع الاستثمار في المشروعات التي تعتمد في تشغيلها على فكر التجارة الإلكترونية Paperless Environment ؟

٦ - ما هي الجهة / الجهات المسؤولة عن التنظيم الضريبي والجمركي لصفقات التجارة الإلكترونية ؟

٧ - ما هو دور الجهات العلمية (الجامعات) في تخريج شباب يستطيع أن يعمل في ظل مجتمع التجارة الإلكترونية ؟

٤ - مفاهيم وتعريفات :

* تعريف التجارة

الإلكترونية :

وهو مصطلح شائع يشمل العديد من العمليات مثل تبادل السلع والخدمات وإدارة المخزون وقوة البيع الآلية وإدارة حسابات المدينين واستخدام وسائل الدفع الآلية وعمل علاقات مباشرة بين البائع والمشتري لذلك يمكن القول بأن التجارة الإلكترونية أو القول بأن الأعمال الإلكترونية تتضمن التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى التسهيلات ، وكما تعتمد التجارة الإلكترونية على عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية حيث يتم التلاقى بينهما من خلال شبكة الاتصالات فإن العملية الرقابية والتدقيق المالي والمراجعة والفحص الضريبي يتم من خلال شبكة الاتصالات أيضاً .

* أهمية التجارة

الإلكترونية :

إن أى شركة أو مؤسسة

تحاول النجاح والتفوق خلال السنوات المقبلة عليها أن تضع نصب عينيها ظاهرة الأسواق الإلكترونية الرقمية على الإنترنت لأنها مرشحة لأن تصبح الذراع الأقوى في أداء الشركات والمؤسسات عام ٢٠١٠ سيجعلها تحصل نسبة كبيرة من احتياجاتها من الأسواق عبر التجارة الإلكترونية اعتماداً على عمليات التبادل والتحويلات الإلكترونية للمعلومات والبيانات والمستندات والأموال ، هذه التوقعات أعلنت أمام مؤتمر "بيير" يافى كروس الرئيس العالمى لوحدة الأعمال الإلكترونية بمؤسسة جيمني آرنتست يونج الدولية المتخصصة فى الاستشارات والتكنولوجيا جاءت فى محاضرة تناولت مستقبل هذه الأسواق والمسارات التى ستعمل بها وموقعها بالنسبة للمؤسسات والشركات خلال السنوات العشر المقبلة .

*** أنواع الأعمال الإلكترونية:**
يمكن القول بأنه خلال

فترة قصيرة من انتشار الإنترنت ظهرت الأشكال الأولية من التجارة الإلكترونية القائمة على علاقات بسيطة بين منتج ومستهلك جوهرها عمليات ترويج ودعاية وإعلان ثم تطورت إلى بيع وشراء سلع ومنتجات بين أصحاب الأعمال والمستهلكين أو الزبائن النهائيين ثم انتقل الأمر إلى الحديث عن الأعمال الإلكترونية الكاملة التى تقوم بربط جميع أعمال المنشأة على الشبكة وتجعلها تتخبط فى علاقات عمل عميقة ومستمرة بلا انقطاع مع عملائها وشركاتها علاوة على زبائنها النهائيين إن وجدوا .

يمكن القول بأنه خلال فترة قصيرة من انتشار الإنترنت ظهرت الأشكال الأولية من التجارة الإلكترونية القائمة على علاقات بسيطة بين منتج ومستهلك جوهرها عمليات ترويج ودعاية وإعلان ثم تطورت إلى بيع وشراء سلع ومنتجات بين أصحاب الأعمال والمستهلكين أو الزبائن

النهائيين ثم انتقل الأمر إلى الحديث عن الأعمال الإلكترونية الكاملة التى تقوم بربط جميع أعمال المنشأة على الشبكة وتجعلها تتخبط فى علاقات عمل عميقة ومستمرة بلا انقطاع مع عملائها وشركاتها علاوة على زبائنها النهائيين إن وجدوا .

وأخيراً ومن داخل مفهوم الأعمال الإلكترونية نشأت ظاهرة الأسواق الرقمية والإلكترونية العملاقة التى تتجاوز ما تقوم به الشركة الواحدة من أعمال إلكترونية على الشبكة وتعمل على تجميع أعمال عشرات وربما مئات من الشركات ذات النشاط الواحد أو المتنوع فى مكان واحد على الشبكة ودون الدخول فى تفاصيل عميقة .

ويمكن القول بأن السوق الرقمية الإلكترونية تعنى ربط مجموعة واسعة عبر الإنترنت أو من خلال شبكة معلومات خاصة بهم بحيث يتم تسجيل بيانات ومعلومات حية متجددة عن احتياجات

وأنشطة كل عضو فى الشبكة داخل قاعدة بيانات واحدة ثم تظهر المؤشرات الرئيسية والتفصيلية لهذه البيانات والمعلومات بطريقة مفهرسة وسهلة على برنامج أو نظام معلومات معين يمرضها فى موقع على الشبكة الخاصة أو الإنترنت .

ويسمح الموقع لأى مشترك فى السوق بالوصول إلى كل أو بعض هذه المعلومات من خلال وسائل البحث والاستعراض العادية شائعة الانتشار والاستخدام مع الإنترنت وشبكات المعلومات .

إن التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمى ككل فى المرحلة المقبلة والذى يتحول فى مجمله إلى اقتصاد رقمى تمثل الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات عموده الفقرى الذى يوفر للشركات والمؤسسات سرعة الوصول للمعلومات التى تحتاجها وتخزينها وتحليلها والخروج منها بمؤشرات تساعد فى اتخاذ

القرار وفى فهم العلاقة مع العملاء والحلفاء والمنافسين وفى القدرة على الإبداع وتطوير المنتجات وتحسين مواصفاتها والوصول بها إلى الأسواق بسرعة .

وفى الاقتصاد الرقمى سيكون محور الأعمال داخل الشركة معتمداً على البيانات التى تحولت إلى معلومات ثم إلى معرفة تنظيم العلاقة إلكترونياً وبشكل لحظى بين أربعة أطراف الأول عملاء الشركة وزبائنهم والثانى موردها والثالث حلفاؤها وشركاؤها فى العمل والرابع منتجاتها وخدماتها .

وفى ضوء ما سبق يمكن عرض تصور عام لشكل المنشأة أو الشركة عام ٢٠١٠ يقوم على أربعة مكونات : -
الأول : هو شبكات المعلومات القوية التى ترتبط أجزائها المختلفة داخلياً وتربطها بالشبكات الأخرى للشركاء فى العمل والعملاء والموردين وبالأسواق الإلكترونية العالمية .

والثانى : هى البيانات المرتبة والمنظمة بشكل معيارى يعتمد بالأساس على لغتى HML و WAX NL المستخدمتين فى عمليات البرمجة والتخزين والاسترجاع على الإنترنت .

والثالث : وجود أسلوب سهل وسريع للوصول لهذه البيانات بشكل متكامل ولحظى .

والرابع : امتلاك القدرة الكاملة على ممارسة الأعمال الإلكترونية القائمة على نموذج التعامل بين "BUSINESS

TO BUSINESS"

*** أهم التطبيقات الخاصة بالتجارة الإلكترونية :-**

إن من أهم تطبيقات التجارة الإلكترونية هو نظام تبادل البيانات إلكترونياً ، يستخدم هذا فى الشبكات الخاصة حيث يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة بإرسال رسائل إلكترونية إلى بعضها البعض ، كما يستخدم فى الشراء والبيع والمدينين والدائنين والتطبيقات المحاسبية بالكامل عن طريق الشبكة .

* مزايا مجتمع التجارة الإلكترونية :-

ترتب على استخدام التجارة الإلكترونية مجموعة من المميزات لورودها فيما يلي :-

١ - زيادة التسوق المحلي والعالمي نتيجة فتح أسواق جديدة .

٢ - تخفيض تكاليف كل من التسويق المحلي والعالمي وإنشاء الشركات لأن التاجر يحتاج فقط لمكتب صغير لممارسة التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى جهاز كمبيوتر لممارسة العمل .

٣ - سهولة ويسر إجراءات عمليات التبادل للسلع والخدمات .

* العيوب التي تترتب على التجارة الإلكترونية :-

١ - ترتب على استخدام التجارة الإلكترونية بعض العيوب من أهمها ما يلي :

٢ - وجود مخاطر يتعرض لها كل من البائع والمشتري نتيجة التعامل عن طريق

التجارة الإلكترونية مثل التعامل مع شركة وهمية أو استخدام بطاقات مزورة ، ويرجع ذلك إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم مسايرة للتطورات المتلاحقة للتطورات في التجارة الإلكترونية .

٣ - أصبحت المحاسبة تتم مباشرة أى بمجرد حدوث العملية على الشبكة بين الشركتين يتم التسجيل والتحويل والترصيد ، ويتم إجراء التسويات وإعداد التقارير المالية وقتها وذلك بناء على أوتوماتيكية القيد المزدوج واستخدام المستندات الإلكترونية بدلاً من المستندات الورقية والتي تحتوى على التوقيع الإلكتروني للمدير وعلامة الشركة فقط ،

٤ - أصبحت العمليات غير موثقة (بالمفهوم التقليدي) ومن ثم اختفى مسار المراجعة وأصبحت غير موثوقة وأصبحت هناك

مشكلة في كيفية الإفصاح عن بعض العمليات التي تحدث بالفعل نظراً إلى أن دليل الإثبات أصبح إلكترونياً بدلاً من ورقي (أصبح الحوار الذي تم بين البائع والمشتري على الشبكة هو دليل الإثبات) وهذا أدى إلى أن أصبحت أدلة الإثبات مقدمة وليست قاطعة ولا توفر درجة كافية من التأكيد للمراجع مما يجعل تقرير مراقب الحسابات مقيد ويؤدى إلى كثرة الاستفسارات من مستخدمي تقارير المراجعة .

* مفهوم الفحص

الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية :-

يقصد بالفحص الضريبي تحقق الفاحص من صحة ما أدرج بالإقرارات الضريبية تنفيذاً للقوانين واللوائح الضريبية ، سواء فيما يتعلق بالدخول الخاضعة للضريبة أو

الإعفاءات منها ، وهناك أهداف معينة يتعين على الفحص الضريبي تحقيقها .
وتعتبر مشكلة الفحص الضريبي من أبرز المشاكل التى تواجهه السلطات الضريبية عند فرض الضرائب على أنشطة التجارة الإلكترونية ، حيث تواجه السلطات مشاكل صعبة حصر المجتمع الضريبي ، صعوبة تتبع وفهم المعاملات التى تتم عبر الشبكة ، وذلك نتيجة للتغيرات فى نظم الرقابة المحاسبية بسبب عدم وجود المستندات الورقية بشكلها التقليدى ، بالإضافة إلى عدم وجود الدفاتر والسجلات بصورتها التقليدية أيضاً ، حيث تحل محلها الملفات المخزنة على وسائط التخزين الحديثة مثل الأقراص المدمجة Compact Disks وأقراص الفيديو الرقمية DVD مما يؤدى إلى ظهور مشكلة ما يسمى باختفاء مسار المراجعة Audit Trial حيث يصعب على الفاحص

تتبع مسار الصفقات بهدف فحصها ومراجعتها والتأكد من اكتمالها ، خاصة وأن المدخل التقليدى للفحص الضريبي يعتمد اعتماداً كلياً على مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة ، واستخدام الأساليب التى تهدف إلى التحقق من وجود دليل موضوعى يؤيد صحة القيمة الدفترية لبنود القوائم المالية .
فى ضوء ما تقدم يمكن القول بعدم صلاحية الأساليب التقليدية للفحص الضريبي التى تعتمد بصورة أساسية على إجراء الجرد الفعلى للأصول والمراجعة الحسابية والمراجعة المستندية للتطبيق فى الفحص الضريبي لأنشطة التجارة الإلكترونية ، وإن هناك حاجة ماسة إلى استخدام أساليب متطورة تعتمد بصورة أساسية على استخدام مفاهيم وأدوات تكنولوجيا حديثة فى إجراء عملية الفحص ، نظراً لاعتماد أنظمة التجارة الإلكترونية المبرمجة دون الاعتماد على

الرقابة الإنسانية ، بجانب اختفاء أدلة الإثبات المادية التقليدية ، فإنه يتعين على الفاحص الضريبي الاستفادة بالتطورات العلمية والتكنولوجية الخاصة بمراجعة نظم المعلومات الإلكترونية فى تطوير الفحص الضريبي .

* التحديات الضريبية والجمركية بشأن صفقات التجارة الإلكترونية :-

يمكن تلخيص الحدود العامة للمشكلة / الواقع والتحديات بما يلى :-

١ - التجارة الإلكترونية تلتفى فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجارى ، وهذا يعنى احتمال عدم الكشف على مصدر النشاط .

٢ - التجارة الإلكترونية المتحركة من حيث خادمتها التقنية قد تهجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعاً .

٣ - فرض الضرائب على هذا النمط الجديد يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع والأهم تعاوناً وتنسيقاً إقليمياً ودولياً .

٤ - وضع إجراءات وقوانين ضرائب ملائمة .

٥ - تبني وضع المناهج الملائمة للنهوض بالتعليم التجاري بالجامعات بما يتماشى مع متطلبات السوق .

* الملائمة العامة

لمحددات ومحتوى نظام الضرائب والنظام الجمركي في بيئة التجارة الإلكترونية :
١ - البضائع التي تباع عبر الشبكة يتم تسليمها مادياً بالطرق التقليدية للشحن والتسليم ، وبنقلها عبر الحدود تخضع للقواعد الجمركية والتعريفات والرسوم القائمة في الدولة التي يوجد بها المشتري ، وهذه لا تثير

إشكالات ، وإن كان الاهتمام الدولي وسياسات المنظمة العالمية تقوم على التخفيض المتتالي للجمارك ضمن سياسة تحرير التجارة .

٢ - ما يثير إشكالات ، وما يمثل في الحقيقة موضوع الضرائب بالنسبة للتجارة الإلكترونية يتمثل بـ :
١ - المنتجات والخدمات التي تتداول إلكترونياً ،

كالبرمجيات ومواد النشر الإلكتروني والموسيقى و برامج التدريب وغيرها ، إذ هي المعنية بفكرة الضرائب .

ب - إدارة النشاط من جهة التسويق وتقديم الخدمة أيضاً (ضرائب الدخل على مشاريع التجارة الإلكترونية) .

ج - ومع شيوع قوانين الضريبة المضافة على المبيعات وتحول وعاء الالتزام من الرسوم الجمركية إلى بدلات ضرائب المبيعات فإن

المبيعات عموماً محل للضرائب حتى لو كانت معفاة من الجمارك .

٣ - إن للعولمة وما يتبعها من اندماج دولي إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع أثر كبير على تحصيل الضرائب وعلى توزيع الأعباء و يبرز البعض أن للعولمة آثار سلبية على تحصيل الضرائب وسوف تحدث أضرار فادحة في البنيان الضريبي ، ولكن البعض الآخر يرى أنها قد تؤدي إلى طرق جديدة مبتكرة في زيادة إيرادات الضرائب فكيف يمكن للعولمة أن تؤثر سلباً على إيرادات الضرائب وكيف يمكن الاستفادة منها في زيادة تلك الإيرادات ؟

٥ - مهارات نظم المراجعة والتدقيق الآلي في مجتمع التجارة الإلكترونية :
في ظل مجتمع التجارة الإلكترونية يستخدم العديد

من المراجعين بالإضافة للهيئات الحكومية والشبه حكومية تكنولوجيا المعلومات للتشغيل الآلى ولمساندة عملياتهم ، وفى الوقت الذى تقدم فيه تكنولوجيا المعلومات فوائد عملية لا تحصى ولكنها فى الوقت نفسه تقدم مخاطر جديدة للتحكم والمسئولية وتضيف مفاهيم جديدة على مفاهيم المراجعة التقليدية ، ومن هنا يجب على أجهزة الرقابة العليا أن تكون قادرة على التعرف على هذه المخاطر والتعامل معها ، ويتطلب ذلك بالطبع مهارات خاصة تم تجميعها تحت مظلة " نظم المراجعة والتدقيق الآلى " .

والهدف من هذه المظلة هو وصف الكفاءات والمهارات الأساسية التى يحتاجها المراجعون لتحقيق استجابة رقابية مناسبة لعملائهم المزودين بحاسب آلى والذين يعملون فى مجتمع التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى استحداث منهج يهتم

بالاستفادة من الخبرة المتراكمة للقائمين على النظام الضريبي والجمركى بالإضافة إلى السادة المراجعين الخارجيين من خلال مكاتب المحاسبة والمراجعة وايضاً المراجع الداخلى وإكسابهم المهارات التكنولوجية المعتمدة على تخصصاتهم الحقيقية والأصلية للتعامل مع مجتمع التجارة الإلكترونية كل هذا مع الأخذ فى الاعتبار ولكى يحقق هذا المنهج الهدف فلا بد من أخذ الأوضاع المحلية فى الاعتبار لذا فلا بد من مراعاة المنهج لاختلافات الأوضاع الإقليمية فى المجالات الآتية :-

- الاختلافات فى نظم الحاسبات وتطبيقاتها .
 - التطرق إلى نظم المعلومات .
 - القوانين واللوائح التى تؤثر على استخدامات التجارة الإلكترونية .
- هذا بالإضافة إلى شمولية المنهج فى تغطية مهارات

المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات إلا أن بعض أجهزة الرقابة لابد أن تبدأ فى تطوير نظام المراجعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الخاص بها وقد يكون لديها القليل من المهارات المحلية وأنظمة عملاء بسيطة للتعامل معها ، ونتيجة لذلك فإنهم قد لا يحتاجون لتوظيف المجال الكامل للمهارات التى يوصى بها هذا المنهج بل يجب اعتبار ثلاثة مجالات أساسية من المنهج كقاط أساسية وهى :-

- توثيق ومراجعة إطار العمل الاستراتيجى والذى من خلاله يتم تطوير وإدارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات للعميل ، وذلك لحصر استخدامه لها ، وتعريف أنظمة ذات اتجاهات تدقيقية فى ظل مجتمع التجارة الإلكترونية .
- توثيق ومراجعة ضوابط الحاسب الآلى من خلال التطبيقات الرئيسية

- الأليكترونية :
- الوعى بأهمية استخدام نظم المعلومات .
- المجالات التى يتم فيها تطبيق نظم المعلومات .
- الرقابة والمراجعة على نظم المعلومات .
- مراجعة نظم المعلومات التى يتم تطويرها .
- تأمين نظم المعلومات .
- أساليب مراجعة نظم المعلومات مستخدماً الحاسب الآلى .
- إدخال البيانات والتحويل بين الأنظمة الرقمية المختلفة .
- الرقابة الداخلية فى منشآت التجارة الأليكترونية .
- دور مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مجتمع التجارة الإليكترونية .
- أدلة الإثبات ونظم التجارة الإليكترونية ■



- البكالوريوس فى العلوم المالية والمحاسبية (هؤلاء الشباب هم المستقبل وطالما نتحدث عن مجتمع التجارة الإليكترونية فلا بد من بناء كوادر شابة يجب الاهتمام بهم بواسطة الجهات المهنية كالتنقابات والاتحادات المهنية بالمراجعة والتدقيق) .
- ٢ - العاملون بالإدارات العليا بالجهات الرقابية المسؤلة عن المراجعة .
- ٣ - القائمون على الفحص الضريبى والجمركى بالمجتمع .
- ٤ - المراجعون الخارجيون وخبراء المحاسبة والمراجعة القانونيون .
- ٥ - البنكيون .
- ٦ - الخبراء المسئولون عن تطوير الدورات والقائمون بإعطاء هذه الدورات (تدريب مدرب) .
- * النقاط التى يحتوئها منهج نظم المراجعة والتدقيق الآلى فى مجتمع التجارة

- للمحاسب الآلى وذلك للتأكد من توفر وتكامل بيانات المعمل الحسابية .
- تحديد الاستخدام المحتمل لبرنامج (أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلى) وكتابة وإدارة برنامج حاسب آلى شخصى بسيط مبنى على أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلى وذلك للمساعدة فى تحليل والتحقق من معلومات الحاسب الآلى للمعمل .
- * الفئات المستفيدة من منهج " المراجعة والتدقيق الآلى :-
- أولاً : الفئات الأكاديمية :-
- ١ - السادة أساتذة الجامعة والمهتمين بتدريس المناهج المالية والمحاسبية والمراجعة .
- ٢ - طلاب الدراسات العليا فى التخصصات المالية والمحاسبية والمراجعة .
- ثانياً : الفئات المهنية :-
- ١ - شباب الخريجين والحاصلين على درجة

المديريات المالية

هي الباب الملكي لحماية المال العام ومنع الاختلاس

هشام منصور الجوهري

المديرية المالية بالإسكندرية - وحدة الضرائب العقارية
بعلوم الدراسات العليا في المحاسبة

مقدمة :

بناء على تأكيد الحكومة الدائم المتمثل في وزارة المالية على ضرورة تحقيق الانضباط المالي لجميع أجهزة الدولة من خلال حظر انفاق أى مصروفات خارج الموازنة العامة للدولة أو تجاوز الاعتمادات المقررة وأيلولة جميع الموارد التى تحصلها الجهات المختلفة إلى الخزنة العامة وحظر إيداع هذه الموارد خارج الحسابات المخصصة لها والالتزام بأحكام التاشيرات العامة والخاصة المرافقة لقانون ربط موازنة الدولة وتكامل الرقابة المالية قبل الصرف من خلال ممثلى وزارة المالية والرقابة بعد الصرف ويتولاها الجهاز المركزى للمحاسبات لمنع أى تجاوزات أو انحرافات مع تركيز جميع حسابات الجهات المختلفة بالبنك

المركزى لدعمياً للحسابات العامة للخزنة العامة وهذا طبقاً لما ورد بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢ بالباب الخاص « لقتصاد ، بنوك ، استثمارات » الصفحة الثانية عشر .

لذا وبناء على ما صدر من وزارة المالية كما ذكرنا بعاليه فهو اعتراف هام بأهمية ممثلى وزارة المالية فى تحقيق سياسة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية ، فلذا فتعن جهاز بل أداة ما زالت الدولة لم تحسن استغلالها فتركيز الدولة ينصب على تحقيق الإيرادات فلا خلاف على ذلك ولكن الأهم هو كيف يتم توجيه هذه النفقات فى موقعها السليم لتحقيق نفقة فعالة تعود على الجميع بمنفعة عامة يشعر بها الجميع وقد تلاحظ فى الآونة الأخيرة زيادة موارد الدولة الإيرادية ولكن بالرغم من ذلك

زاد عجز الموازنة العامة للدولة مع كل محاولات الحكومة لترشيد الإنفاق . فإذا أردنا تحقيقاً سليماً لطموحاتنا الاقتصادية ومصداقية فى التعاملات المالية فلا بد أن تكون الرقابة قبل الصرف فى منتهى القوة فهى الرقابة الفعالة وهى أجدى من كل رقابة لاحقة فالوقاية خير من العلاج وذلك إذا أحسن القائمون عليها أدائها واضطلعوا بها اضطلاعاً شاملاً للكلية والفروع والجزئيات وأدركوا أبعادها الوطنية والقومية فكيف لا تحسن الدولة استخدام هذا الجهاز الذى أصبح الآن أسد بدون أنياب ولذا فإننا نتشرف بانتمائنا لهذا الجهاز ومصرفون على الإصلاح لتحقيق الفاعلية المطلوبة للرقابة قبل الصرف وذلك بدافع حبنا لعملنا

وقدسية هذه الوظيفة التى من أولى واجباتها الحفاظ على المال العام ولو كان الأمر بيدى لجعلت كل من يتولى وظيفة ممثل مالى أن يتلوقسماً للحفاظ على المال العام وسوف أعرض على سيادتكم باختصار بيان بالأنماط المتباينة والمتعددة للسادة ممثلى وزارة المالية فى هذا المجال .

أولاً :-

- ١ - الرقابة على تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مرحلياً .
- ٢ - رقابة الفكرة .
- ٣ - الرقابة على الإجراءات .
- ٤ - الرقابة على الاعتمادات (المكون المحلى والأجنبى) والقروض .
- ٥ - الرقابة على الحيازة (الملكية) .
- ٦ - الرقابة القانونية .
- ٧ - الرقابة المستتدية .
- ٨ - الرقابة اللائحية .
- ٩ - الرقابة على تنفيذ القرارات .
- ١٠ - الرقابة على تنفيذ المنشورات والكتب الدورية والتعليمات المالية .
- ١١ - الرقابة التنظيمية

والإدارية .

- ١٢ - الرقابة الدفترية والضبط الداخلى والبنوك .
 - ١٣ - الرقابة على إعداد البيانات التقريبية والشهرية .
 - ١٤ - الرقابة على الحسابات الختامية .
 - ١٥ - الرقابة على حفظ المستندات .
 - ١٦ - الرقابة على أعمال الجرد .
 - ١٧ - الرقابة على ترشيد وضبط الإنفاق .
 - ١٨ - الرقابة على تنفيذ الاتفاقيات الدولية والمعونات الأجنبية .
 - ١٩ - الرقابة على حسابات الصناديق الخاصة ومشروعات التنمية المحلية .
 - ٢٠ - الرقابة على تنفيذ النظام المحاسبى الموحد .
- ثانياً :**
- فى مجال الموارد :-**
- ١ - الرقابة على تحصيل الموارد .
 - ٢ - العمل على زيادة الحصيلة .
 - ٣ - الرقابة على تحصيل مستحقات الجهات المختلفة .
- ونرى احتياجنا فى هذا

الشأن إلى دورات تدريبية لزيادة فرصة ممثل المالية فى تحقيق فاعلية ريجابية فى هذا الشأن وخاصة فيما يتعلق بالديون والمطلوبات .

ثالثاً :

فى مجال الوفاء بالالتزامات :-

الرقابة على الوفاء بالالتزامات مثل القروض والتسهيلات الائتمانية .

وكان الفرض من هذا العرض هو إيضاح الأعباء الثقيلة والمسئولية المباشرة تجاهها التى يتلظى بوطئتها لتحمل أكثر من ذلك من أجل خدمة وطننا العزيز .

وإذا ما قارنا كل هذا بما يقوم به الباحث بالجهاز المركزى للمحاسبات الذى يقوم عمله على بعض العقبات البسيطة التى لا تكفل له اكتشاف أى أخطاء بسهولة بعكس ممثلى وزارة المالية ولذا فإن ممثلى وزارة المالية تعصف بهم الرياح والأعاصير المستمرة فى مشكلات ومعوقات وسبلات إدارية بالجهات الإدارية وفيما يلى بعض المشاكل التى يواجهونها :-

١ - عدم تحديد اختصاص

واضح للمسئولية لممثلى
وزارة المالية .

٢ - عدم توافر التشريعات
والحصانة الكافية لممثل
المالية بالجهات لحمايته
من ضغوط رؤساء الجهات
لتنفيذ سياسة الدولة على
الأقل أسوة بباحث الجهاز
المركزى للمحاسبات
فنحن الرقابة الأهم
والأولى بذلك .

٣ - كثرة التشريعات وتضاربها .

٤ - تعدد الأجهزة الرقابية
وميلها إلى تصيد الأخطاء
أكثر من الاهتمام بالرقابة
الفعلية .

٥ - افتقار نظام الحوافز
الجديد الذى يتلائم مع
ضخامة العمل وجسامة
المسئولية فهو واجهة
لوزارة المالية .

٦ - سلبيات نظام الترقيات
وقتل الطموح وروح الخلق
والابتكار وعدم التحفيز
للعمل والإنتاج .

٧ - القصور الإعلامى بأهمية
دورنا وعدم التبصير
بالمصلحة العامة
والمحافظة على المال
العالم .

ومن ثم فهم عيون الدولة
الساهرة على حماية المال

العالم لذا نطالب بوجود وإنشاء
جهاز مستقل لنا يحتويهم
ويعمل على حصانتهم ومنع
التعدى عليهم ودفع التشهير
بهم من خلال تشريعات قومية
تجعل منهم إدارة قوية ورمزاً
للدولة فى هيئتها فى تنفيذ
سياستها المالية الاقتصادية
وذلك لتحملنا نحن كممثلى
وزارة المالية أكثر من ٩٠ ٪
من الأعمال الرقابية فنحن
محاسبون حكوميين على أعلى
مستوى من الكفاءة والخبرة بل
وتفوق كواد وخبرات باحثى
الجهاز المركزى للمحاسبات
ونطالب أيضاً بمراعاة الكادر
الخاص بالأجور والحوافز
لممثلى وزارة المالية بما
يضمن لهم عيشة كريمة حتى
لا تمتد أيديهم إلى الجهات
الإدارية التى يعملون بها وعلى
أن يكون عطائهم إلى حد
الكفاية وليس إلى حد الكفاف
وحتى لا يغريهم بريق المال
ونضمن نزاهتهم فى إدارة
أعمالهم ونطالب بوضع قواعد
وضوابط تمنع ممثلى وزارة
المالية من الحصول على أى
مزايا نقدية أو عينية من
الجهات التى يمارسون فيها
مسئولياتهم حتى نضمن نزاهة
قيامهم بالعمل على أكمل وجه

والحياد الكامل وذلك للصالح
العالم بعد توفير كادر حوافز
يتناسب والمسئوليات الجسام .
ونطالب أيضاً بالعمل على
رفع المستوى المادى والمعنوى
للعاملين بالوحدات الحسابية
من الجهات الإدارية لتصنيف
جهودهم وتخلص نياتهم فى
المعاونة الصادقة مع ممثلى
وزارة المالية فى هذا الميدان .
وكما ذكرنا من قبل
فالوقاية خير من العلاج
فالرقابة قبل الصرف هى
الرقابة الجادة والرادعة ويجب
أن تكون كذلك حتى تؤدى حق
الأداء فيجب أن تمنع أى
مسئول مهما كان رفيع
المستوى أو المنزلة أو المرتبة
من ارتكاب المساوئ ومن
استغلال نصيبه فى السلطة
العامة من الاستهتار بالمال
العالم فى غير المصلحة
العامة .

فهذه الرقابة الجادة
المانعة الكاشفة تصلح الخطأ
وتقوم المموج بمد
الاصطلاحات المأمولة
لتحقيق أهداف الخطة
القومية الشاملة للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية حتى
تتحقق الرفاهية والسعادة
للمجتمع قاطبة ■

استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) فى تحديث الأداء الضريبى فى مصر

دكتور / سمير سعد مرقص

محاسب قانونى ومستشار ضريبى / مدير عام بمصلحة الضرائب (سابقاً) / مدرس المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية
محاضر بالدراسات العليا بكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكلية التجارة بدمهور
استاذ بالمعهد العربى للتكنولوجيا المتطورة / مدرس بالجامعات العربية (سابقاً) / عضو جمعية الضرائب الدولية .
زميل جمعية الضرائب المصرية / زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

مقدمة :

بدأ تطبيق نظام الضرائب فى مصر عام ١٩٣٩ قبل أن تظهر ثورة المعلومات وطرائق العديد من التطورات على المجتمع الضريبى أهمها صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل بالشكل الذى ظهرت معه لأول مرة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين إلى جانب الضريبة على أرباح شركات الأموال وقبل ذلك كان نظام الخصم والإضافة سارياً ومازال مطبقاً إضافة إلى نمو الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية وكل ذلك ألقى بأعباء على الجهاز

الضريبى وجعل النظام

التقليدى عاجزاً عن توفير المعلومات الكافية والمناسبة وبالرغم من استخدام الحاسب الآلى فى المصلحة منذ بداية الثمانينات إلا أن جهوداً كبيرة يجب بذلها للتوسيع قاعدة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى تحديث الأداء الضريبى .

ونظراً لضيق مساحة البحث فإن الباحث سيتناول الموضوعات التالية :-

تقسيمات البحث :

البحث الأول :

استخدام أنظمة الميكروفيلم كبدائل لتداول الملفات الضريبية .

البحث الثانى :

استخدام الربط الشبكي O

RACLE لتوفير المعلومات

بين وحدات الجهاز الضريبى أو بينه وبين المصالح والوحدات الخارجية التى ترتبط أداؤها أو بياناتها بممولى مصلحة الضرائب .

المبحث الثالث :

استخدام نظم الخبرة فى رفع كفاءة مأمورى الضرائب وتوفير الخبرة اللازمة لهم .

المبحث الرابع :

استخدام نظم المعلومات الجغرافية فى أحكام حصر المجتمع الضريبى من حيث العدد والمعاملات .

المبحث الخامس :

استخدام شبكة إنترنت فى تحديث العمل بمصلحة الضرائب .

المبحث الأول

استخدام أنظمة الميكرو فيلم كبدائل لتداول الملفات الضريبية

إن النظام الحالي لحفظ وتداول الملفات الضريبية سواء كانت ملفات فحص أو حجز أو خصم أو إضافة يقوم على الحفظ اليدوي والتداول العادي وهذا النظام يجب تحديثه لما يشوبه من سوء حفظ للملفات ومظهر غير ملائم إضافة إلى إمكانية تعرض محتوياته للتلف أو الضياع نتيجة التداول ومن ثم فإن إخلال الميكرو فيلم محل الملف الضريبي في التداول إلى جانب أنه يمثل نقلة حضارية فهو أيسر وأسهل في التعامل وفي الاطلاع عليه في الوقت الذي تبقى فيه محتويات الملف الأصلي دون أى عبث أو تلف أو سوء تداول وقد تم تطبيق فكرة الميكرو فيلم في المحاكم بالنسبة لملفات القضايا وثبت نجاحها وقلت كثيراً من حجم الأوراق المتداولة والملفات

المتضمنة وعبء الحفظ والتداول إضافة إلى أن تطبيق أنظمة الميكرو فيلم تجعل من السهل على المأمور أو الممول أو وكيله الاطلاع على ملفه وكذلك تصويره ما يشاء من مستندات عن طريق وحدة التصوير الملحقة بوحدة الميكرو فيلم وتغير مظهر مكاتب مأموري الضرائب ومن يملوهم من الملفات المكسدة عليها والتي تصعب أحياناً عنه رؤية الممولين ولا تترك له مساحة يستطيع أن يستغلها للكتابة عليها فوق مكتبه حقيقة أن استخدام الحاسب جعل كل البيانات المتعلقة بالممولين مسجلة به ولكن الميكرو فيلم يهتم إلى جانب ذلك بشكل المستندات والتوقيعات والتواريخ وهي أمور هامة جداً بالنسبة للأمور الضريبية .

المبحث الثاني

استخدام الربط الشبكي
ORACLE لتوفير المعلومات
بين وحدات الجهاز الضريبي
أو بينه وبين المصالح

والمحطات الخارجية التي ترتبط أداؤها أو بياناتها بممولي مصلحة الضرائب .

يعتمد أسلوب الربط الشبكي ORACLE على الربط بين أجزاء الشبكات أو بين الشبكات بعضها مع البعض ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التي تساعد كثيراً على رفع كفاءة الأداء في مصلحة الضرائب نظراً لأن البيانات التي تحتاجها مصلحة الضرائب سواء في مجال محاسبة الممولين دورياً أو في مجال أحكام حصر المجتمع الضريبي أو في مجال مكافحة التهريب لا توجد جميعها في داخل مصلحة الضرائب أو ربما إن وجدت تكون موزعة داخل وحدات المصلحة مما يشكل عناء وجهد في البحث عنها كما وإن مجرد بداية رحلة البحث أو التحرى قد يقابلها استخدام خطوط دفاع أخرى للإفلات بالتهريب ولذلك كان يجب أن يتم تجميع البيانات والمعلومات من خلال الربط الشبكي دون ظهور أى

شكل من محاولات البحث التقليدية ، إن المعلومات التي تحتاجها مصلحة الضرائب العامة موجودة في مصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب العقارية وتراخيص الأحياء وجهات منح التراخيص وباقي هذه الجهات فإن تم الربط الشبكي أصبحت هذه المعلومات في متناول الفاحص وأصبحت فرص التهرب في أدنى حد لها من ناحية وأصبح تحديد الوعاء يتم بدقة متناهية وأصبح الممول يتقدم طواعية بالبيانات الصحيحة لأنه يعلم أن الربط الشبكي سوف يوفر كل البيانات المطلوبة بالشكل الصحيح عنه لمصلحة الضرائب .

لقد آن الأوان لتدريب الخبراء والمتخصصين في مجال الربط الشبكي لأنه يؤمن تدفق كل ما يحتاجه المطبق الضريبي من معلومات وسوف يساعد على ذلك تعميم الرقم القومي بداية من عام ٢٠٠٢ وأن لا تخوف من مسألة

الحفاظ على سرية البيانات لأن السرية التي تحاط بها معاملات الممول سواء بالنسبة للمعلومات التي تحصل عليها المأمورية من داخل المصلحة أو خارجية محاطة بحماية كافية ويمكن تأمين الربط الشبكي عن طريق كلمات السر Pas Word أو عن طريق حائط النيران Wall Fire لمنع أي أشخاص أو جهات أن تحصل على هذه البيانات خلاف مصلحة الضرائب .

المبحث الثالث

استخدام نظم الخبرة في رفع كفاءة مأموري الضرائب وتوفير الخبرة اللازمة لهم
نظم الخبرة أو النظم الخبيرة هي بطبيعتها تحاكي نظم الخبراء وبالتالي الخبرة الموجودة والمتوافرة لديهم وهو موضوع في غاية الأهمية في التطبيق الضريبي لأننا يمكن أن نوظفه في الارتقاء بالأداء لمأموري الضرائب ورفع كفاءته وذلك بنقل خبرة الخبير إليه من خلال نظم الخبرة وبالتالي اختصار وقت

طويل كان يمكن أن يقضيه في تقصى المعرفة غير الخبيرة أو المعرفة دون الخبرة أو محاولات التجربة والخطأ وهي أمور غير مقبولة في العمل الضريبي وفي الأداء الضريبي .

إضافة إلى أنه قد تظهر فروق بين مأموري الضرائب نتيجة القدرة على الاستيعاب أو مناخ العمل أو عوامل نفسية ... إلخ في الظروف العادية أما النظم الخبيرة فلا تسمح بظهور مثل تلك الفروق .

إن نظم التدريب التقليدية لا يمكن أن تغلف خبراء لأنها تعتمد على التلقين شأنها شأن المدارس والجامعات أما خلق وتكوين الخبراء فهذه مسألة مختلفة تبدأ بتوفير الخبرة ثم نقلها ثم تحديثها وهكذا .

إن النظرة إلى مأموري الضرائب كموظف جعله حبيس نظم التدريب التقليدية أما النظرة له كخبير فتستدعي استخدام نظم الخبرة في التدريب لنقل خبرة أكثر تخصصاً في المجال له .

وسوف يتناول الباحث في هذا المبحث من خلال فرعين :-
الفرع الأول : التعريف بنظم الخبرة ومكوناتها وخصائصها .
الفرع الثاني : استخدام نظم الخبرة في التدريب ورفع كفاءة مامورى الضرائب .

الفقرة الأولى

التعريف بنظم الخبرة ومكوناتها وخصائصها مقدمة :

تعتبر نظم الخبرة أو النظم الخبيرة هي أحد فروع علم الذكاء الاصطناعي Artificial Intelifgance (AI) وقبل الخوض في تناول الخبرة سيحاول الباحث إنشاء بعض الضوء على الذكاء الاصطناعي ثم الأنظمة الخبيرة للوقوف على الفرق بينهما ومجال استخدامهما .

أولاً : الذكاء الاصطناعي :

هو علم يهدف إلى فهم فهم طبيعة الذكاء الإنسانى عن طريق عمل برنامج للحاسب الآلى قادر على محاكاة السلوك الإنسانى المتمم بالذكاء وتعنى قدرة برنامج

الحاسب الآلى على حل مسألة ما ، أو اتخاذ قرار فى موقف ما - بناء على وصف لهذا الهدف - أى أن البرنامج نفسه يجد الطريقة التى يجب أن تتبع لحل المسألة أو التوصل إلى قرار للتعرف على أوجه الشبه بين المواقف المختلفة والتكيف مع المواقف المستجدة ، ويهتم الذكاء الاصطناعي بجوانب المعرفة التى يستخدمها الإنسان فى تادية الأعمال التى تعدها ذكية .

ويرى البعض أن الذكاء الاصطناعي هو استخدام الحاسب الآلى فى محاكاة Simulate الذكاء الإنسانى .

كما يرى البعض الآخر أنه تكنولوجيا بناء آلات لها القدرة على محاكاة الإنسان فى عمليات التفكير وتكوين الآراء وإصدار الأحكام والقدرة على محاكاة الإنسان فى عمليات التفكير وتكوين الآراء وإصدار الأحكام والقدرة على التطور والتعليم .

وتستخدم أساليب الذكاء

الاصطناعى عادة فى الحالات التى يكون عدد الاحتمالات التى يجب النظر إليها كبير جداً لدرجة أنه لا يمكن الوصول إلى الحل الأمثل بعمليات البحث المباشر لأن عملية البحث تأخذ وقت طويل جداً ، ويعتمد الذكاء الصناعى أساساً على فكرة الاستدلال Inference والاستقراء Inductive .

وأهمما يميز برنامج الذكاء الاصطناعى أنها تستخدم رموز غير رقمية إلى جانب الرموز الرقمية إضافة إلى اللغات الطبيعية ويطلق على العمليات الاستدلالية الدراية أو نقل الحقائق .

ومن خصائص الذكاء الاصطناعى الاجتهاد عن طريق استخدام طريقة أخرى للحل فى نفس الوقت فى حالة عدم الوصول إلى حل منذ استخدام الطريقة الأولى بالذات فى المواقع التى ليس لها حل رياضى معروف .

و الذكاء الاصطناعى يتضمن أيضاً تمثيل المعرفة Know-ledge Representation فهى

علاقة الذكاء الاصطناعي بنظم الخبرة :

تعتبر نظم الخبرة أحد فروع
الذكاء الاصطناعي ، فلو
تأملنا الذكاء الاصطناعي
سنجد أنه يشتمل على الفروع
التالية :

(أ) نظم اللغات الطبيعية
Natural language Processing

(ب) نظم الإبصار
Intelligence computer aided

(ج) نظم التعرف على الصوت
Intruccion

(د) نظم الإنسان الآلي Al-Robot
Expert systems

(هـ) نظم الخبير
وتختلف برامج الذكاء
الاصطناعي عن برامج
الحاسب الآلي التقليدية التي
تحل المشاكل الرقمية (مثل
برامج بحوث العمليات
والإحصاء) من حيث برامج
الذكاء الاصطناعي تحل
المشاكل التي تنطوي على
عروض ومعالجة رمزية .

وتعتبر نظم الخبرة ليست
فقط أحد تطبيقات الذكاء
الاصطناعي بل تعتبر أهم
وأشهر هذه التطبيقات .

الاصطناعي الطريقة التي
يتبعها الإنسان في حل
المشاكل أو السعى لفهم الذكاء
الإنساني ويمكن الاستعانة
بالاستنباط Introspection
وتجارب علم النفس في
الوصول إلى معلومات في هذا
الشأن من طريق معرفة ما
يمكن للعقل الإنساني أن
يحفظ به بسهولة وأن فشل
برنامج الذكاء الاصطناعي في
التعلم يعنى عدم تناظر العملية
الاستدلالية بها للمنطق
الإنساني .

ويمتد تأثير الذكاء
الاصطناعي بشكل خاص إلى
علم الحاسب الآلي لاختبار
معه نظريات الذكاء
الاصطناعي وجعلها أكثر
فاعلية ويظهر ذلك جلياً في
لغات الجيل الخامس أو اللغات
الطبيعية والتي يطلق عليها
أحياناً اسم لغة نظم المعرفة
ومنها قاعدة المعرفة في نظم
الخبرة التي تشمل المعرفة
بالحقائق والمعرفة الموجهة
والمعرفة البعيدة .

تعبّر عن تطابق بين العن
الخارجي والعمليات
الاستدلالية الرمزية للحاسب .
كما وأن الذكاء الاصطناعي
قادر على التوصل لحل
المشاكل حتى في حالة
عدم توافر جميع السياسات
اللازمة وقت الحاجة لاتخاذ
القرار .

كما وأنه قادر على التعامل مع
بيانات قد يناقض بعضها
البعض الآخر .

وتمثل القدرة على التعلم The
ability of learn أحد معايير
السلوك المتسم بالذكاء ويؤدي
إلى تحسين الأداء نتيجة
الاستفادة من الأخطاء السابقة
عن طريق بحث التماثل في
الأشياء والقضايا والتوصل من
الجزئيات إلى العموميات وإنما
كانت قدرة الإنسان على
النسيان هي التي تعطيه
القدرة على العلم فقد تم
محاكاة ذلك بالتمييز بين
الحقائق الهامة التي يجب أن
تذكرها والحقائق التي يجب
أن ننساها .

وتحاكي برامج الذكاء

ثانياً : الأنظمة الخبيرة أو أنظمة الخبرة : مفهومها :

بعد أن تبين لعلماء الذكاء الاصطناعي قصور مناهج تمثيل العمليات الاستدلالية ، وزاد حماسهم بطرق الاستدلال الاستقرائية والتجريبية عن طريق عمل مشترك بين خبراء المعلومات والخبراء في المجالات المختلفة لأن المشاكل المطروقة لم تعد عدد ضئيل من المعاملات وإنما أصبحت مشاكل الحياة الحقيقية فاعتمدوا على آليات الاستدلال وما صاحبها من تقدم لبناء أدوات عامة لتمثيل المعرفة في مجالات مختلفة ، ولذلك يعتبر البحث في الأنظمة الخبيرة جزءاً مهماً من الذكاء الاصطناعي .

تعريف نظم الخبرة :

يعرف البعض نظم الخبرة بأنها عمليات وخطوات اتخاذ القرارات التي يتبعها الخبراء من البشر ووضعتها في برامج ونماذج يتم تهيئتها بحيث يمكن

استخدامها في تقديم الاستشارات آلياً .

كما يرى البعض الآخر أن نظم الخبرة هي أنظمة حسابية تعتمد على التمثيل المريح للمعرفة في ضم المعرفة المتعلقة بمجال معين من مجالات الخبرة البشرية .

كما يرى البعض الآخر تعريف لنظم الخبرة مستمد من خصائصها فيرى أنها - قادرة على حل المشاكل الصعبة بنفس الدرجة أو أفضل من الخبراء من البشر .

- تستمد القواعد التي يعتبرها الخبراء من البشر فعالة في التعليل والتفكير والتعقيل ، كما أنها تتفاعل مع البشر بطرق مناسبة خاصة لاستخدام اللغة الطبيعية .

- قادرة على معالجة الفروض المتعددة والمتعارفة في نفس الوقت .

- تعالج وتدرج الأوصاف الرمزية .

- قادرة على تبير ما تصل إليه من نتائج .

وتستخدم في نظم الخبرة إصطلاح نظم المعرفة كمرادف لنظم الخبرة ولها تطبيقات متعددة مثل الطب والتصميم والتخطيط والتنبؤ . كما عرفه البعض بأنها عبارة عن برامج للحاسب تحتوى على المعرفة المتصلة بمجال معين وهي تستخدم لأداء عدد كبير من الأعمال المعقدة التي كانت في الماضي تؤدي بواسطة عدد محدود من المتخصصين الذين على درجة عالية من التدريب .

ويتم أداء هذه الأعمال عن طريق محاكاة عمل الخبير الإنسانى الذى يستخدم المعرفة الخاصة بمجال معين والقواعد العملية المعتادة أو التقبيلية للوصول إلى القرار أو التوصية المناسبة لحل المشكلة موقع الدراسة وذلك من خلال .

- معرفة شاملة للمجال موقع الاهتمام - أساليب البحث - دعم للتحليل التقبيلى .

- القدرة على استنتاج معرفة جديدة من المعرفة

الموجودة - التشغيل
الرمزى.

- القدرة على شرح الأسباب .

هيكل ومكونات نظام الخبرة

(١) User وقد يكون مختبر
النظام أو المعلم أو
الطالب أو العميل .

(٢) قاعدة بيانات المعرفة
Knowledge data-Base

وتحتوى على مجموعة القواعد
المتعلقة ببيئة القرار .

وهناك فرق أساسى بين

قواعد المعرفة Knowledge

Base وقواعد البيانات Data

Base قاعدة المعرفة تتضمن

مواد المعرفة البديهية

والحدسية والتجريبية بينما

تخلو منها قواعد البيانات ،

وتسمى الحقائق والتعريفات

المتضمنة فى قواعد المعرفة

«بيانات» فى قواعد البيانات

بينما تعنى «البيانات» فى

النظم الخبيرة تلك البنود التى

ترتبط بوجه خاص بالمشكلة

التي يعالجها البرنامج فى وقت

ما ، وتعتبر خارج برنامج

المعالجة نفسه ويتم الاستعانة

بمهندس المعرفة Knowledge

Engineer الذى يقوم باستخراج

المعرفة والعلم من الخبير

البشرى واستخلاص القواعد

التي يتبعها عند اتخاذ

القرارات من طريق المناقشات

التي تجرى مع هذا الخبير

بمعرفة أحد المتخصصين فى

نظم الخبير ثم يقوم بترجمة

تلك القواعد إلى لغة الحاسب

الآلى .

ويهتم الخبير الألكترونى بضم

القواعد التي يتبعها الخبير

البشرى إلى قاعدة المعرفة

ويتم الاعتماد عليها فى حل

المشاكل المختلفة .

وكذلك تمثل مخزوناً للمعرفة

الأصلية سواء كانت ممثلة فى

حقائق أصلية أو قواعد

إجرائية أو قواعد تنقيبية

وتتوقف قدرة النظام على هذه

المعلومات ويتم تخزين

البيانات بأساليب تمثيل

المعرفة وأهمها طريقة الإنتاج

المعروفة بقاعدة IF-Then

وعملية تحصيل المعرفة

وبنائها تعرف بهندسة

المعرفة.

- ويتم تحصيل المعرفة من

الكتب والمراجع

والمستندات وكذلك من

الخبير الإنسانى عن طريق

مهندس المعرفة الذى

يحصل على المعرفة من

الخبير ويحولها إلى قاعدة

المعرفة عن طريق أحد

أساليب تمثيل المعرفة .

(٣) قاعدة بيانات المجال Do-

main Data Base وتحتوى على

مجموعة من الحقائق

والعلاقات المتبادلة

الخاصة بموضوع معين .

(٤) نظام إدارة قاعدة البيانات

Data - Base Management sys-

tem وتختص بإدارة البيانات

التي تحتويها كل من قاعدة

المعرفة وقاعدة المجال .

(٥) وحدة التحوار مع النظام

أو مع النظام أو الوصلة

البينية مع المستخدم User

Interface وهذه الوحدة تقبل

المعلومات وتعيدها بنفس

الشكل الذى يقبل بواسطة

الخبير الإنسانى.

وهى برامج يسمح لمستخدم

النظام بإدخال مجموعة

الحقائق المتعلقة بمجال

الموضوع أو بيئة القرار
بالإضافة إلى القيام بتوجيه
أسئلة النظام المستخدمة .

٦ (آلة الحكم أو الاستدلال
Inference engine وتقوم آلة
الحكم بأداء عمليتين :

أ (فحص واختبار الحقائق
والقواعد الموجودة في
قاعدة المعرفة وإضافة
حقائق جديدة ألياً .

ب (تحديد الترتيب الذي
تم على أساسه الأحكام
أو الاستنتاجات
الخاصة بحل مشكلة
معينة .

وتقوم آلة الحكم بالتداول مع
المستخدم ، وتستخدم عدة
طرق من البحث وتطبيق
القواعد الموجودة في قاعدة
المعرفة أهمها طريقتين :-

- الطريقة الأولى : تبدأ من
الأهداف وتعمل في اتجاه
الشروط المطلوبة .

- الطريقة الثانية : وتبدأ
عكسياً أى من الشروط
المعروفة في اتجاه
الأهداف المطلوبة .

واختيار أى من الطريقتين يؤثر

على الأداء العام لنظم الخبرة .
وتعمل هذه الآلة ببرنامج
محاكاة عملية التفكير
الاستدلالي Deductive
thoughtprocess للخبير المهني
أو جزء المنطق Logic por-
tional وتتكون مدخلات هذا
البرنامج من البيانات
والمعلومات المأخوذة من كل
من قاعدة المعرفة وقاعدة
المجال بالإضافة إلى
المعلومات المتحصل عليها من
مستخدم النظام .

٧ (نظام تحصيل وتحديث
المعرفة Knowledge Ac-
quisition facility نظراً لتغير
المعرفة في كثير من
المجالات فإن قاعدة
المعرفة تتغير باستمرار
ويتم التحديث بثلاث طرق .
أ (التحديث بمعرفة
مهندس المعرفة .

ب (التحديث عن طريق
خبير المعرفة وهو أكثر
تقيداً من سابقه .

ج (التحديث عن طريق آلة
التعليم وهي أكثر تقدماً
ولكنها تحت البحث

وهذا البرنامج يدير
الحوار بين نظام
الخبير الآلى والخبير
المهني البشرى ويهدف
هذا البرنامج إلى
الحصول على المعرفة
والعلم من الخبير
البشرى في شكل
قواعد وحقائق .

٨ (نظام التفسير :

تعميم نظم الخبرة بحيث
تكون قادرة على شرح
الأسباب التي أدت إلى
قرار ونتيجة وتحدد قيمة
النظام بقدرته على شرح
الأسباب ، كما نظم النفس
الفرعية تحدد الخطوات
التي اتبعت في عملية
التصويب ، وأغلب نظم
التفسير تتحدد بقائمة
مبسطة للقواعد التي
استخدمت أثناء تنفيذ
النظام .

كما في الشكل التالي :

خبير الضرائب المستخدم في بناء النظم الخبيرة :

سبق أن تناولنا أن بناء نظام الخبرة يعتمد على استخلاص المعرفة من الخبير ومن ثم فإن الخبير هو ركن هام في بناء نظام الخبرة الذي يتم تصنيعه أو استخدامه .

وتأتى هنا مشكلة تدبير الخبير المناسب وخاصة عند بناء نظام المهام خير النمطية التى تتطلب جهداً كبيراً باعتبارها من الأمور غير الواقعية وخصوصاً فى غياب توصيف وتعريف للخبرة مما أدى إلى وجود عدم توافق بشكل واضح بين المزاولين الذين يقومون بنفس المهمة بالإضافة إلى استعالة الإنفاق على الأفراد المفترضين كخبراء ضرائب وتصبح المشكلة هى مواصفات الخبير والشروط العلمية - الخبرة العملية - خاصة بالنسبة للممارسة الضريبية .

حيث أن هذه المواصفات اهتمت بها مكاتب المراجعة حيث وضعت مكاتب المراجعة

قواعد استرشادية تختلف من مكتب لآخر ولكن لا توجد قواعد مقبولة قبولاً عاماً يمكن من خلالها توصيف خبراء المراجعة خاصة وأن الخبرة فى مهام المراجعة المحددة والدقيقة يمكن أن تنتج فروق جوهرية فى التعديلات الحكمية للمراجعين كما يرى البعض أن التمثيل المناسب لخواص الخبير أمراً مرغوباً رغم صعوبة إلا أنه يقترح مجموعة من الخصائص يجب أخذها فى الحسبان هى الحكمة وسرعة الإدراك والفهم والقدرة على الابتكار وبعد النظر والحيلة .

ويرى الباحث أن تحديد وقياس الخصائص المحددة للخبرة فى حاجة إلى دراسة متأنية متعمقة لإرساء قواعد توصيف الخبير إضافة إلى أننا قد نواجه مشكلة أخرى هى أن حتى ولو أمكن توصيف الخبير فإن تقديراتهم الحكمية تتغير مع مرور الوقت نظراً لتحسين مستوى خبراتهم ولذلك فإنه يجب توافر قدر

كبير من المرونة فى تعميم نظم الخبرة .

خطوات نقل الخبرة إلى نظم وضمانات نجاحه :

تكون نظم الخبرة فعالة فى الحالات التى تتبع فيها مساحة الحل لتتطلب الاستعانة بخبير بشرى ينقل خبرته ومعرفته إلى خبير المعلومات من خلال تعاونها المشترك ويتم ذلك فى خطوتين :-

(أ) نقل المعرفة من خبير المجال إلى عالم المعلومات .
(ب) نقل المعرفة أو الخبرة من المعلومات إلى البرنامج المراد تصميم استخدامه ولضمان أكبر قدر من التسيق والاستفادة يتم استخدام برامج اكتساب البيانات Data acquisition programs لأنها تساعد على كشف الأخطاء فى قواعد المعرفة فى الحال قبل البدء فى اختيار البرنامج وقد تم ذلك باستخدام صياغة واضحة تغنى عن الحاجة إلى استخدام لغات برمجة معينة ، وتقيد هذه البرامج عندما

ينسى خبير المجال بعض مواد المعرفة أو حذف بعض الخطوات المتبقية في التفكير في حق المشاكل أو بعض القواعد الخاطئة منذ اكتشافها بواسطة خبير المعلومات ومن الطرق الشائعة في استخلاص المعرفة من الخبراء طريقتين :-

أ) الطريقة العرفية :

Protocol analysis

وقدما يطلب الخبير أن يفصح عن خطوات تفكيره أثناء اتخاذ القرار شفاهية ويتم تسجيل ذلك على شرائط ثم يتم عليها وقد أسفرت هذه التحليلات من ظهور بعض القواعد الشرطية IF - then .

ب) طريقة إعادة بناء التفكير :

Reconstruction method of reasoning

ويتم في ضوء الاستدلال على ما يجب أن يقوم من الخبير اعتماداً على كتابات مجموعة ممارسي المهنة ، أي استخدام المعلومات والمواد العملية المتوفرة سواء من الكتب والمراجع أو من مكاتب

المراجعة وتعتبر طريقة إعادة التفكير أفضل من سابقتها حيث أنها تتضمن قدر من الإفصاح من قواعد اتخاذ القرارات التي يتبعها الخبراء ولكن استخدام هذه الطريقة يتطلب تنقيتها بمعرفة الخبراء عند اعتماد قاعدة المعرفة الأساسية .

ملاحظات حول نقل خبرة الضرائب إلى نظم الخبرة :

١) نظم الخبرة لا تغنى عن وجود الخبير الحقيقي بهدف تحسين النموذج المطبق وتطوير الاستراتيجيات ، والمعرفة المكتسبة الذكية التي تمثل ثمار خبرة طويلة نادراً ما توجد في الكتب والتدخل لفض الاشتباك بين الأنظمة الخبيرة وبين الفرض من الحالة المعروفة وإعطاء تفسيرات تعجز نظم الخبرة من توفيرها .

٢) مستوى المعرفة المستخدم في الأنظمة الخبيرة .

فكل تطبيقات قواعد الذكاء الاصطناعي الحالية لا تتضمن

المعلومات البديهية أو حقائق الحياة اليومية وهو من فقط القصور في برامج الذكاء الاصطناعي فكثير ما يعقده بأمور بديهية بالرغم من الخبرة والمعلومات التخصصية التي يحويها ونأمل أن تستطيع الأجيال القادمة من البرامج استيعاب مثل هذه المعلومات في قاعدة المعرفة بأنظمة الخبير .

٣) تفسير عملية الاستدلال عن طريق إعطاء المستخدم تفسير الخطة " تفكير البرنامج " وضرورة إجراء حوار طبيعى بين المستخدم والبرنامج مماثلاً للحوار الإنسانى المعتاد والحوار يجب أن يكون باللغة الطبيعية وهو السمة المميزة (لبرنامج الخبرة) وهى :-

أ) يجب أن يكون البرنامج قادر على توضيح دوافع توجيه الأسئلة "فهم الأسئلة" أى يبين للمستخدم ما يحاول أن يفعله .
ب) يجب أن يكون قادراً على توضيح التفكير المنطقى فإن توافر كان البرنامج قادر على

كسب ثقة المستخدم وإذا أردنا نجاح أكبر لهذا البرنامج فيجب أن نتيح مجالاً لانتقادات المستخدم من حيث القواعد والطرق المستخدمة في البرنامج أو القواعد المستخدمة لإمكان التطوير الذاتي له دورياً أو تلقائياً .

٤) مراعاة طلبات المستخدم والذي قد يكون غير خبير ويطلب نصيحة أو مشورة في أحد المجالات أو مستخدمين يسعون لاكتساب معرفة مهنية في موضوع متخصص التعليم - بواسطة الحاسب .

٥) تمثيل مواد المعرفة في الأنظمة الخبيرة للأنواع المختلفة من المعرفة وخاصة منذ تباينها من المعرفة الحقائقية ومواد ما وراء المعرفة لاختلاف قواعد المعرفة من قواعد البيان فالأولى تشمل المعرفة اليدوية الهندسية التجريبية باعتبار أن الأنظمة الخبيرة يجب أن تتضمن النوعين عمداً بناء الأنظمة الخبيرة .

٦) عند بناء النسخة الأولى

يجب أن يكون الخبير ومصمم النظام الخبيرة على دراسة بالمبادئ والمعرفة والأدوات المستخدمة في مجال الخبرة حتى يتمكن من تسجيل طرق وخطوات خبير المجال لحل الحالة المعروفة أو المطلوب وفتح برنامج لها والتي تتضمن فكرة من المؤثرات الأساسية للمجال وخطوات التفكير والاستراتيجيات المستخدمة وكيف تتم الاستشارة وترتيب جميع البيانات .

٧) يجب تطوير النسخة الأولى أو تطوير البرنامج وذلك يحدث عندما يحدث قصور البرنامج عند مواجهة مشاكل حقيقية تختلف كثيراً عن الحالات النمطية وعندئذ يجب تطوير الشكل الأول للبرنامج إلى الشكل الذي يستطيع استيعاب المشاكل الجديدة .

٨) تقويم البرنامج بمقارنته دائماً بأداء الخبير البشري وليس في ظل معايير الأداء الخاصة بالحاسبات الإلكترونية ولذلك فإن تقويمه يتم من حيث سهولة استخدامه

أو سهولة فهمه وتتطلب هذه المقارنة أن يكون هناك تشخيص صحيح ومتفق عليه من علماء المجال ويكون للبرنامج ميزة أنه محصور في مجال محدد يعكس الخبير البشري الذي قد يقوده اتساع خلفيته إلى مسارات غير صحيحة قبل الوصول إلى المسار الصحيح .

الفرع الثاني

استخدام نظم الخبرة في التدريب ورفع كفاءة مأموري الضرائب .

إن أداء مأمور الضرائب يقوم على الخبرة في المجال الضريبي وتصبح المشكلة التي تواجهه هي البحث عن الخبرة والتي انتهينا إلى أن التدريب بوضعه الحالي لا يستطيع أن يوفر هذه الخبرة وإن قام بتوفيرها فلا يستطيع تمثيلها وحتى يفرض تمثيلها فإن مأمور الضرائب إذا واجهته مشكلة تحتاج إلى خبرة أو استشارة خبير قد لا تتوفر لديه من حيث الزمان أو المكان أو التخصص المطلوب

كل ذلك جعل نظام الخبرة هو المؤهل لتدريب العاملين ورفع كفاءتهم عن طريق نقل خبرة الخبراء وأكثر المتخصصين في المجال لهم وبالتالي نقلهم من مرحلة المبتدئين إلى مرحلة الخبراء .

لقد كانت الدراسات تهتم قديماً بكم المعرفة التي يتم حيازتها ولكن تركز الاهتمام حالياً على الزمن الذي يتم خلاله نقل المعرفة ، والنظم التقليدية كما نعلم بطيئة في نقل المعرفة وغير متجانسة وتختلف من مدرب لآخر (أى حسب نوع الخبرة) .

ونظم الخبرة لم تظهر فيها هذه المشكلة لأن الخبرة فيها هي نوع واحد مستقى من خبرة أكثر الخبراء في المجال وهي خبرة مستقرة ومتعارف عليها وليست محل خلاف أو جدل .

إن طبيعة المشاكل التي يواجهها مأمور الضرائب هي مشاكل غير مهيكلة أى مشاكل غير تقليدية وتتغير من وقت لآخر ومن حالة لأخرى ومن

مكان لآخر ونظم الخبرة هي الوحيدة القادرة على التعامل مع المشاكل غير المهيكلة إضافة إلى أن نظم الخبرة لا تقتصر على تقديم الخبرة والحلول بل وتوضح أيضاً الخطوات التي اتبعت في الوصول لهذه الحلول وبالتالي تتمى في مأمور الضرائب قدرة ذاتية على التصدى للمشاكل والتعامل معها واقتراح حلول لها رغم عدم وجود خبرة سابقة له في هذه المشكلة .

التعريف بنظم المعلومات الجغرافية :

تقوم نظم المعلومات الجغرافية على وضع المعلومات المكانية على خرائط وتتفاوت درجة التفصيل بالنسبة لكل منا حيث تتدرج بين خرائط إجمالية إلى أخذ جزئية منها وعرضها بشكل تفصيلي ثم أخذ جزئية من الخرائط التفصيلية وعرضها بشكل أكثر تفصيلاً وهكذا وتستخدم نظم المعلومات الجغرافية في أعمال الهندسة

المدينة في تصميم شبكات المياه والمجاري والكهرباء وتصميم انفاق المترو وخطوط التليفون وغيرها من المرافق عن طريق إعداد خرائط تفصيلية لهذه المرافق ووضعها على خرائط للتعرف على أماكنها وبالتالي الوصول إلى هذه الشبكات وإصلاح الأعطال بها أو وضع نقاط تحكم في أجزاء منها لدرء أخطار تعطيلها كما هو الحال في شبكات الغاز الطبيعى ، وكذلك تستخدم نظم المعلومات الجغرافية في تخطيط المدن بشكل يحافظ على طبيعتها وسماتها وتخطيط المرافق بها والشبكات وضمان إصلاح أعطالها في أقصر مدة وبأقل تكلفة فيمكن عن طريق خريطة القطر المصرى الوصول إلى خريطة تفصيلية لمدينة القاهرة ومنها يمكن الوصول إلى خريطة لحي من الأحياء بها ثم تزيد الخريطة تفصيلاً للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية الكائنة

بهذا العقار وهكذا تصبح السيطرة كاملة على كافة الأنشطة في كافة الأماكن وتحديد نوعها وأصحابها ، وبالتالي تصبح هذه الأنشطة والقائمين بها تحت السيطرة الكاملة لنظام المعلومات الجغرافية .

دور أنظمة المعلومات التقليدية في زيادة كفاءة نظم المعلومات الجغرافية .

تجرى حالياً محاولات للتنسيق بين المصالح الإيرادية في مجال تبادل المعلومات بين هذه المصالح بما يخدم كل منها وعملها فالمعلومات المتوفرة لدى مصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الجمارك يمكن أن تساهم بشكل فعال في الوقوف على حقيقة نشاط الممولين الخاضع لإيراداتهم للضريبة الموحدة على إيرادات الأشخاص الطبيعيين وكذلك الضريبة على أرباح شركات الأموال .

كما وأن المعلومات المتوفرة لدى مصلحة الضرائب

العقارية يمكن أن تقيد في التعرف على إيرادات الثروة العقارية الخاضعة للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين كما يمكن أن تساهم المعلومات المتوفرة لدى مصلحة الضرائب في توفير المعلومات اللازمة لكل من المصالح الإيرادية الأخرى ، ولذلك فإن توفير معلومات دقيقة عن معاملات الممولين يتطلب بشكل عاجل وملح ربط شبكات الحاسب في كل من مصلحة الضرائب العامة ومصلحة الضرائب على المبيعات ومصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب العقارية وكذلك ربطها بالحاسبات الخاصة بالجهات مانحة التراخيص والجهات الحكومية التي يرتبط عملها أما بمزاولة نشاط هؤلاء الممولين أو تحديد حجم معاملاتهم وتعتبر خطوة ضرورية في هذا المجال توحيد الرقم الضريبي للممول في هذه الجهات المختلفة بحيث يصبح الرقم القومي أو الرقم التعريفي

الضريبي بالنسبة لكل جهات التعامل والمصالح الإيرادية واحداً في التعامل مع هذه الجهات لسرعة تداول المعلومات والوصول إليها .

علاقة نظم المعلومات الجغرافية بإحكام حصر المجتمع الضريبي : -

تبين لنا مما تقدم أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية كفيل بتوفير كل المعلومات عن الممولين على خرائط ، كما وأن نظم المعلومات التقليدية كفيل بتوفير كل البيانات والمعلومات المتعلقة بمعاملاتهم .

فعن طريق نظم المعلومات الجغرافية والتقليدية يمكن الوصول والتعرف على موقع الممول ونشاطه ومعاملاته ولا شك أن هذا الأسلوب مع تطبيقه سيجعل فرص التهرب الضريبي عند حددها الأدنى بل يجعلها شبه معدومة .

متطلبات التحول إلى هذا النظام : -

يتطلب التحول إلى النظام اتخاذ خطوة أولية هي "توريق"

هذا النظام ثم تحويل إلى نظام مستندى ثم التحول إلى النظام الإلكتروني عند كامل تغذية الحاسب بهذه البيانات كما يتطلب خبرات فى كل من الحاسب ونظم المعلومات الجغرافية والجغرافيك (الرسومات والخرائط) والرقم التعريفي الضريبي والرقم القومي وتصميم استخدامها .

كما يتطلب نظام كفاء للحصر على الطبيعة بشكل دورى وتغذية الحاسب بالبيانات والمعلومات التى تم جمعها وتوثيقها وكذلك تحديثها دورياً وتدريب مأمورى الضرائب على الاستفادة من إمكانيات النظام أو الشبكة ، أى خلق تكامل بين الأداء البشرى متمثلاً فى الحصر على الطبيعة والأداء الإلكتروني متمثلاً فى نظم المعلومات الجغرافية ونظم المعلومات التقليدية .

مجالات أخرى يمكن الاستفادة بها من نظم المعلومات الجغرافية :

سيتناول الباحث فى هذا الجزء مجالاً حيوياً لتطبيق نظم المعلومات الجغرافية والتوظيف الأمثل له من خلال مدخل النظم فى مجال حصر إيرادات الثروة العقارية .

فلقد سبق أن أوضح الباحث أن إيرادات الثروة العقارية تعادل من ٤٠ - ٤٢ ٪ من الدخل القومى سواء تمثلت فى أراضى زراعية أو عقارات أو حدائق أو مشاتل أو محاصيل بستانية أو تقليدية ، خاصة أن مصر تحتل فيها الزراعة دوراً مهماً فى النشاط الاقتصادى سواء بحكم حضارتها أو بحكم تشجيع الحكومة للاكتفاء الذاتى فى المجال الزراعى ، إضافة إلى ما شهده تشييد العقارات وما سوف يشهده من ازدهار نتيجة زيادة السكات وتعمير المناطق الأمثل حظاً من النمو .

وقبل صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وفى ظل القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ومن بعده القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كانت هذه الإيرادات جزء من

وعاء ضريبة الإيراد العام التى أصبحت ضريبة الدخل العام منذ العام منذ إصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ويتمتع القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وإصدار قانون الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين أصبحت هذه الدخل ضمن إيرادات الثروة العقارية الخاضعة لهذه الضريبة وكان يجب تصريخ البيانات المتعلقة بالثروة العقارية المدرجة فى ملفات الدخل العام قبل تصفيتها وحفظها لآنها الحساب عنها عام ١٩٩٣ وخلق قاعدة معلومات لإيرادات الثروة العقارية من المعلومات التى تحتويها ، وتغذية الحاسب بها . إضافة أن هناك حصر كامل ومسجلات لكل من الأراضى الزراعية والعقارات والمحلات والمكاتب التى تتضمنها فى مصلحة الضرائب العقارية فى كل من الإدارة العامة للعقارات والإدارة العامة للأطيان الزراعية بهدف فرض الضريبة العقارية عليها

"العوائد".

ويمكن تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعلومات عن طريق تحويلها من أنظمة ورقية إلى أنظمة مستندية وتنفيذ الحاسب بها لخلق قاعدة معلومات يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية بالنسبة لها لوضع خرائط لها على مستوى الجمهورية وتأكيد البيانات المتعلقة بأصحابها أما بالرقم القومى أو التمرىفى الضرىبى وبالتالى الوقوف على الثروة العقارية فى مصر ونوعها وأصحابها وبالتالى الإيرادات الناتجة عنها والداخله ضمن وعاء الضرىبى الموحدة مما سيجعل الحصيلة منه تتناسب مع مساهمته فى الدخل القومى - كما يمكن عند إتمام أكتسكال هذا النظام التحول للضرىبى على دخل النشاط الزراعى بعد إدخال بعض التعديلات التشريعية التى يمكن بواسطتها التحول من الإيراد الحكمى إلى الإيراد الفعلى .

كما وأن نظام المعلومات الجغرافية فى حالة حسن تطبيقه سوف يؤدى إلى استفادة كل المصالح الإبرادية من المعلومات المتوفرة فيه وخاصة بعد أن أوضح الباحث نجاح تطبيقه فى أكثر المجالات صعبية وهو حصر إيرادات الثروة العقارية وتطبيق قاعدة المعلومات يجب أن تكون محمولة على الإجراءات .

نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقها ضرىبياً ودولياً :

من دراسة أنظمة الدول المتقدمة مثل إنجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا ، السويد ... إلخ من الدول المتقدمة يتضح لنا أن هذه الدول قد اكتمل تحويلها إلى نظم المعلومات الجغرافية فى مجال الحصر الضرىبى وتقليل نسب التهرب لأنه طالما أن الممول قد شعر بأن كافة المعلومات سوف تصل إلى الإدارة الضرىبىة من مصدر أو مصادر أخرى فإنه سيتدرد

كثيراً قبل إخفاء هذه المعلومات أو عدم الإخطار بها ، خاصة مع وجود عقوبات مغلظة فى هذا المجال .

المبحث الخامس

استخدام شبكة إنترنت فى تحديث العمل بمصلحة الضرائب :

لم تعد شبكة إنترنت ترفاً إنما أصبحت قطار المعلومات السريع وأصبحت ليس فقط من أكثر وأشهر نظم المعلومات انتشاراً بل أصبحت من نظم الاتصال المحلية والعالمية فى العالم الجديد الذى يقوم على المعلومات أو عالم المعلوماتية .

ومع انتشار الشبكة ودخولها كل منزل وشركة ومنشأة ومكتب جاءت فرصة ذهبية لمصلحة الضرائب لإنشاء موقع لها تستطيع من خلاله أن تخاطب الممولين وتقدم لهم النصائح والإرشادات وتجب على استفساراتهم ونبذة عن الالتزامات التى تقع على الممولين وحقوقهم وعرض للتشريعات الضرىبىة

بشكل مبسط والإجراءات الواجب اتباعها في التعامل مع مصلحة الضرائب وعناوين الوحدات وأرقام تليفونها ... إلخ.

إن وجود موقع لمصلحة الضرائب على الشبكة من شأنه زيادة الوعي الضريبي ومساعدة الممولين وزيادة الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب وحل المشاكل وتبسيط الإجراءات وكل ذلك سينعكس على العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب . وسوف يتناول الباحث هذا المبحث من خلال فرعين :-

الفرع الأول :-

شبكة إنترنت (التعريف بها - مزاياها - مكوناتها وهيكلها) .
الفرع الثاني :-

استخدام شبكة إنترنت في توعية الممولين والإجابة على استفساراتهم وتقديم معلومات كافية عن التشريعات الضريبية وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب.

المقدمة الأولى

شبكة إنترنت (التعريف بها - مزاياها - مكوناتها وهيكلها)
شبكة إنترنت

مقدمة :

تعريف إنترنت Internet

تعددت التعريفات الخاصة بالإنترنت وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على هذه التعريفات فقد عرفها Rick Gates بأنها مصدر من مصادر المعلومات - كما يعرفها البعض الآخر بأنها مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات موجودة في آلاف الأماكن حول العالم يمكن لمستخدمي هذه الحاسبات الأخرى العثور على المعلومات أو التشارك في ملفات في ضوء بروتوكولات معينة In-ternet Protocol - بينما يرى البعض الآخر أن تعريف إنترنت يعتمد على عمل الشخص الذي يريد تعريفها ومن ثم فهو يختلف من شخص لآخر - والتعريف الشائع لها أنها طريق المعلومات فائق السرعة أو أسرع طرق

المعلومات أو الطريق السريع الرقمي أو شبكة المعلومات الرقمية أو طريق البيانات السريعة أو شبكة المعلومات الدولية ويفضل الباحث الإصطلاح الأخير من الاصطلاحات الشائعة .

وتعتبر إنترنت انتصار للسوق الحر على التخطيط المركزي بما يوفره طريق المعلومات فائقة السرعة Information Superhigh Way وانفتاح أكبر على العالم .

ومن التعريفات السابقة يمكن التعرف على الخصائص التالية لشبكة إنترنت .
الخصائص الأساسية لشبكة إنترنت :-

نظراً لتعدد وتباين التعاريف الخاصة بإنترنت فإننا سوف نتناول عناصرها أو مكوناتها لعلها تلقى الضوء حولها وتمكننا من معرفة طبيعتها بدقة كما يلي :-

(١) إنترنت مجموعة من الحاسبات .

(٢) هذه الحاسبات مترابطة في شكل شبكة أو

(٦) إن كمية البيانات التي تدخل الشبكة تزيد ١٠٪ كل شهر و ٢١٤٪ كل سنة.

(٧) إن أكثر من ١٢ مليون شخص يستخدمون الإنترنت بشكل مباشر حالياً و ٢٥ مليون شخص يستخدمها بشكل غير مباشر .

(٨) شهد عام ١٩٩٥ مضاعفة شبكة الإنترنت عما وصلت إليه في عام ١٩٩٣ ولذلك حققت هذه الشبكة فكرة القرية الكونية بالنسبة لمواطني إنترنت كما يطلق عليهم البعض .

(٩) طبقاً لقانون مور فإن قوة أجهزة الكمبيوتر وقدرتها تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً وهو من أهم أسباب نمو شبكة إنترنت .

(١٠) إنه طبقاً لقانون ميتاكاليف فإن قيمة أى شبكة تتحدد على أساس فائدها لمستخدميها

باستخدام الأنظمة الصوتية (التعرف على الصوت) إضافة إلى تطور الأنظمة المرئية لتواكب هذا التقدم الهائل من خلال تكنولوجيا الواقع الافتراضي Virtual reality والحقائق المجردة التي ما كانت التكنولوجيا التقليدية قادرة على توفيرها إلا بعد عشرات السنين وساعد على ذلك أن البرامج المستخدمة تتطور بنفس السرعة .

حجم شبكة الإنترنت ومعدل نموها .

في آخر إحصائية منشورة عن شبكة الإنترنت .

- (١) تتكون شبكة الإنترنت من ١٧٧٦٠٠٠ جهاز حاسب .
- (٢) تتكون من ١٣٠٠٠ شبكة .
- (٣) معدل نمو الشبكة ١٠٠ ٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة .
- (٤) إن أكثر من ١٠٠٠ حاسب آلى ينضم إليها يومياً .
- (٥) إن معدل النمو في الفترة من ٩٢ - ٩٣ يعادل معدل النمو في الفترة من ٨٢ - ٩٢ .

شبكات .
(٣) هذه الشبكات يمكنها الاتصال بشبكة أو شبكات أخرى أكبر وأوسع .
(٤) إن هناك أسلوب للاتصال بين الشبكات هو البروتوكول ما بين الشبكات .

(٥) لا توجد سيطرة مركزية على شبكة إنترنت .
(٦) إنترنت يوفر استخدامات لكل المهن وكل الأغراض .

(٧) هي وسيلة فعالة من وسائل الاتصال عن بعد
Telecommunications

باستخدام كوابل ووصلات وبرامج Software ونظم تشغيل واتفاقيات دولية ومنظومات الاتصال والتلفزيون المتفاعل والعديد من التطبيقات التي لها تأثير فعال في مجالات عديدة ومنها مجال الأعمال والمجالات الاقتصادية محل دراستنا وعلى الخصوص البورصات العالمية وزيادة فاعليتها

وهذا السبب جعل النمو يأخذ شكل متوالية هندسية مع زيادة عدد مستخدميها

شبكة الإنترنت في مصر :

أحرزت مصر تفوقاً في مجال الربط الشبكي بالإنترنت نظراً لما تتمتع به من بنية أساسية في مجال نقل المعلومات حيث أن لديها أكثر من ثلاثة ملايين خط تليفوني تعتمد على كوابل الألياف البصرية ويتم فيها نقل المعلومات عن طريق منظومات النقل المتعدد للرسائل على نفس الخط Multiplexors بالتعاون بين كل من :

- مركز المعلومات ودعم القرار .

- المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج.

- المجلس الأعلى للجامعات .

- الهيئة القومية المصرية للاتصالات .

بطاقة قدرها ٦٤ كيلوبايت /

ثانية لمختلف مراكز إنترنت في مصر وهي تغطي القاهرة

الكبرى والإسكندرية والسويس بسرعة تصل إلى ١٩,٢ كيلوبايت ولعل ذلك هو أهم قيسدين على الشبكة المصرية من حيث الاتساع والسرعة وتم ربط الشبكة بشبكة اتصالات البيانات الدولية من خلال القمر الصناعي أرابسات وانتلسات INTELSAT ومدخل الإنترنت الخاص بمصر في فرنسا ويقوم المجلس الأعلى للجامعات بإدارتها والإشراف عليها ويقتصر الاشتراك في الإنترنت في مصر حالياً على الشركات فقط بالإضافة إلى الأكاديميين من خلال المجلس الأعلى للجامعات والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEL وتعد شركة IBM في مصر هي الشركة الوحيدة المتصلة اتصالاً مباشراً بإنترنت وينطوي برنامجها الجديد OS/2WARP على العديد من الإمكانيات التي تسهل استخدام شبكة إنترنت.

مزايا شبكة إنترنت :

- تتيح لمستخدميها الاستفادة من الإمكانيات الضخمة لهذه الشبكة وأيضاً يكون قليل التكلفة للشركة التي توفر الاشتراك في الشبكة لأن كل ما تكلفه هو شغل حيز صغير من التردد الموجي متناهي الصغر ومن ثم يكن التوسع في عدد المشتركين بلا حدود مما يقلل من تكاليف الاشتراك في الشبكة على المدى الطويل .

- إنما يحصل عليه مستخدمي الإنترنت من بيانات أو رسائل الكترونية يفوق ما يقدمونه من اشتراكات مئات المرات .

- يمكن من خلالها متابعة ما وصل إليه العلم في كافة الفروع ومن ثم توظيف العلم لخدمة المجتمع ، وتوفير خدمة بحثية متميزة للباحثين ، وتجعل من العالم على اتساعه قرية كونية .

- توفر خدمة لا حدود لها في مجال الأعمال والأسواق بما تتيحه من اتصالات سريعة وفعالة .

كما توفر الارتقاء بالأداء الحكومي ومعالجة مشاكلة الإدارية ، كما توفر أسلوب مناسب للاتصال الجماعي كبديل عن اللقاءات والمؤتمرات .

- توفر لك مكتب بريد وجهاز إرسال واستقبال ومكتبة ومركز أبحاث وسوق عملاقة وهى تتيح وتوفر الاستفادة من كل تقدم والانفتاح على العالم وهذا بلا شك سيوفر دفعا لسياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادى والانطلاق بأسواقنا من المحلية إلى العالمية .

المبحث الثانى

مكونات وهيكـل إنترنت

الفرع الأول

مكونات شبكة إنترنت

شبكة إنترنت وأوجه اختلافها عن باقى الشبكات .
أولاً : شبكة إنترنت لا تختلف عن باقى الشبكات فى المكونات التالية :

أ (وحدة الإرسال Sending unit وهى المسئولة عن إرسال البيانات والمعلومات إلى باقى

وحدات الشبكة .

ب) وحدة استقبال

Receiving unit

وهى وحدة استقبال البيانات والمعلومات من الوحدات الأخرى داخل الشبكة أو الشبكات الأخرى .

ج) وحدة التحويل

Transmission unit

وهى الوسيلة التى تنقل بها المعلومات داخل الشبكة ويطلق عليها Modem ونأخذ أشكال عديدة فقد تكون خط تليفونى أو موجات الراديو أو الميكروويف أو نبضات الليزر Laser Beams ولعل الوحدات السابقة قد شهدت تطوراً كبيراً عند تصميم وتشغيل شبكة إنترنت .

ثانياً : أما التطور الذى لحق بشبكة الإنترنت بالمقارنة بباقى الشبكات فتتمثل فى :-

أ (التطور بالنسبة لأجهزة الاستقبال المستخدمة فى شبكة الإنترنت :

- إلى جانب المكونات المادية لجهاز الحاسب Hardware من CPU وطابعة Printer ولوحة

مفاتيح Keyboard وشاشة Dis-play unit ومجموعة من برامج التشغيل Software مثل ٢.٢.١ Windows / Lotus أخرى مثل

Hard disk Floppy disk

فكل جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت يسمى مضيف Host ويكون له رقم خاص

كخط التليفون تماماً لتمييز الرسائل المرسله والرسائل المستقبلة و إذا كان الجهاز مشترك فى أكثر من شبكة فيكون له أكثر من رقم ، كما يمكن أن يكون للجهاز اسم وليس رقم أو يكون له اسم ورقم ممين إلى جانب استخدام الوسائط المتعددة Multimedia وهى المنطقة التى يتم توليف الكلمات المكتوبة مع الرسوم المتحركة والأصوات المجسمة فى نظام واحد فى نفس الوقت .

- بالإضافة إلى المشغل أو المعالج Processor الذى يقوم بتوجيه المدخلات التى تتم تغذية الكمبيوتر بها وتقاس سرعة التشغيل بالميجاهرتز .
- كما تستخدم بالإضافة إلى

ذلك المساعدات الرقمية الشخصية - ليس دائماً - هي أجهزة خفيفة الوزن للاتصال بطريقة المعلومات فائقة السرعة ولا تحتاج إلى وصلات كهربائية .

- ويمكن ربط الكمبيوتر بكل من الشبكات المحلية والدولية .

الفرع الثاني

هيكل إنترنت

سيقوم الباحث بإلقاء الضوء باختصار على بعض الأنظمة الهامة لهذا الهيكل والخدمات التي توفرها كما يلي :

١ - نظام الخدمات المباشر On-Line services

وهذا النظام يعتبر وسيلة إعلامية متعددة الوظائف وتتفوق على الخدمة التليفونية العادية باعتبارها نظاماً متفاعلاً أي لا يكون المستخدم دائماً في دور المتلقي للمادة التي يستقبلها و يتلقاها وإنما يتجاوز ويتفاعل مع الجهاز بأن يرسل بيانات أو استفسارات ويتلقى الإجابات عليها وتزيد فاعلية الخدمة المباشرة

باستخدام الخدمات المتصلة والمعلومات فائقة السرعة اللذان يكفلا القضاء على الفاصل الزمني والمكاني بين الناس - وهو أمر في غاية الأهمية في أسواق المال .

٢ - الشبكة العنكبوتية .

World Wide Web (www)

وظهرت هذه الشبكة في منتصف عام ١٩٩٣ كطوير لشبكة إنترنت باستخدام الوسائط المتعددة التي تتيح تجميع الوثائق معا مما يتيح للمستخدمين مشاهدة الصوت والصورة والفيديو عبر إنترنت بعد أن كان وسيلة لإرسال واستقبال البريد الإلكتروني .

٣ - البريد الإلكتروني

E - Mail

تعد خدمة البريد الإلكتروني أحد الخدمات التي تقدمها شبكة إنترنت وأكثرها انتشاراً و شيوعاً وتتم باستخدام عناوين الكترونية .

ويستخدم برنامج خاص بالبريد يسمى Unix أما بالنسبة لمستخدمي نظام Windows pc يستخدمون

برنامج Eudora وتنظم هذه البرامج حفظ هذه الرسائل والرد عليها أو بتحويلها إلى شخص آخر كما تضمن سرية رسائل البريد الإلكتروني أو استخدام الاختصارات في الرسائل .

الفرع الثاني

استخدام شبكة إنترنت في توعية المسؤولين والإجابة على استفساراتهم وتقديم معلومات كافية عن التشريعات الضريبية وكيفية التعامل مع مصلحة الضرائب .

إن الاستخدام المبدئي لشبكة إنترنت المقترح هو في توعية المسؤولين وشرح حقوقهم والتزاماتهم ويمكن عن طريق البريد الإلكتروني E-mail الاستفسار عن الأمور الفامضة التي تواجههم وبالتالي وصول المعلومة الصحيحة لهم .

كما وأن تعدد وتباين وجهات النظر في تفسير التشريع وعدم الفهم المأمول أو الشركات والمنشآت بوجهة نظر مصلحة الضرائب يهين

اتسع نطاقها وسوف يتسع خلال السنوات القادمة ولا تكلف المصلحة شيئاً بمقارنته بإعلانات الراديو والتلفزيون . ومن ثم فإن وجود موقع لمصلحة الضرائب العامة وكذلك موقع لكل مصلحة إيرادية أصبح حتمياً للتحديث الضريبي وللارتقاء بالأداء وسينعكس حتماً على العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب .

وكذلك تؤثر على قرار الاستثمار في مصر . كما وأن أمور بسيطة مثل عناوين المأموريات وأرقام تليفوناتها والإجراءات الواجب اتباعها عند تلقي النماذج وما يجب عمله تجاه الإقرار والإخطارات وأنواعها ومواعيدها والمكلف بها والالتزامات التي تقع على غير الممولين كل هذه الأمور يمكن عرضها من خلال الشبكة التي

أن يخلق العديد من المشاكل وإن نشر وجهة النظر هذه من خلال الشبكة وعرض التشريعات بشكل يمكن أن يستوعبه المتخصصين وغير المتخصصين سوف يساعد على بناء جسور الثقة وأداء الالتزامات الضريبية بسهولة ويسر ويساعد الشركات الأجنبية التي تتعامل مع مصر على الإلمام بالمعاملة الضريبية للعمليات ودراساتها والوفاء بالتزاماتها في ضوءها



وزارة الاستثمار
الشركة القابضة للتجارة

شركة بيع المصنوعات المصرية

كل ما تتطلعون إليه
بأسعار تسعد كل العملاء

في
شهر
الأعياد

• الأناقة لعشاق الذوق الرفيع
• الجديد والمبتكر للبيت العصري وكل عروسين

بيع المصنوعات المصرية... معكم في كل المناسبات السعيدة

لمزيد من المعلومات عن الاستثمار في مصر اطلعوا على بوابة الاستثمار

www.investment.gov.eg

ملاحظات على قانون الضرائب الجديد

عبد الله العادلى

منصور وشركاه بريس ووترهاوس كوبرز

مقدمة :

بادئ ذي بدء يتعين الإشارة إلى أن مشروع قانون الضرائب على الدخل المقترح يعتبر ويعق ثورة في التشريع الضريبي المصري وجراة تحسد عليها الحكومة متمثلة في وزارة المالية لما أتى به المشروع من أفكار ومبادئ جديدة على النظام الضريبي المصري - ومن الأمثلة على هذه الأفكار ما يلي :-

- تخفيض الحد الأعلى للضريبة من ٤٢ ٪ إلى ٢٠ ٪
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية بما لا يخالف أحكام القانون .

- تعريف مفهوم المنشأة الدائمة .

- إيجاد نظام اختياري بديل لنظام الخصم من المنبع وهو نظام الدفقات المقدرة وهو ما يسمح أيضاً بعدم تطبيق أى من النظامين في حالة تحقيق خسائر لمدة سنتين متتاليتين .

- إيجاد إمكانية لتقديم إقرار

ضريبي مؤقت ومد أجل

تقديم الإقرار الأصلي .

- إيجاد نص يحد من التأثير

الضريبي لتسجير التحويلات

- النص على الفحص سنوياً

بأسلوب العينة .

- إيجاد أحكام رادعة للتهرب

الضريبي وعدم دقة

الإقرارات .

إلا أننا لنا بعض

الملاحظات على المشروع

أفرضتها الخبرة السابقة نتمنى

أن تؤخذ في الاعتبار عند

إقرار القانون وهي كما يلي :-

الضريبة على الأشخاص

الاعتبارية :

المادة الثانية من مواد الإصدار :

فيما يتعلق بالنص على

إلغاء الإعفاءات الضريبية

الواردة في قانون الاستثمار

والاحتفاظ بالإعفاءات التي بدأ

العمل بها قبل سريان هذا

القانون فإننا نرى أن هذا

النص لم يحدد بوضوح

المقصود بعبارة بدأ العمل بها

لذلك فإننا نقترح أن يتم تعديل

النص المذكور ليصبح

الاحتفاظ بالإعفاءات

الضريبية للشركات التي صدر

لها القرار الوزاري المرخص

بالتأسيس أو يتم تحديد فترة

انتقالية يتم بعدها إلغاء منح

الإعفاءات .

ملحوظة :-

استجابت وزارة المالية

لهذا المطلب وتوجه نحو

النص على فترة سماح ثلاث

سنوات لتبدأ الشركات التي

بدأت إجراءات التأسيس قبل

نوفمبر ٢٠٠٤ نشاطها

وتستفيد بالإعفاء .

● يجب تعديل الفترة

الأخيرة والتي تنص على أنه

يلغى كل حكم يخالف أحكام

هذا القانون والقانون المرافق

نظراً لأن إلغاء الإعفاءات بهذا

النص يجعل الإلغاء يمتد إلى

إعفاءات لا يستهدفها

المشروع مثل إعادة المناطق

الحررة والمناطق الاقتصادية

ذات الطبيعة الخاصة وكذلك

العلاوات الخاصة .

المادة الرابعة من قانون الإصدار .

● يجب النص على أنه تنقضى الخصومة بناءً على طلب يقدمه الممول حتى لا يتم سلب الممول حقه في الاستمرار في المنازعة إذا ما رغب ذلك .

ملحوظة :

استجابات وزارة المالية

لهذا المطلب .

المواد (٩ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٣٣)

● أورد القانون نصوصاً تحيل الكثير من الأحكام إلى اللائحة التنفيذية أو القرارات الوزارية في حين أنها يجب أن ترد في صلب القانون ومثال على ذلك .

١ - تحديد أسس تقدير المزايا العينية .

٢ - كيفية تحديد ما يعد من المنشآت الصغيرة وكيفية محاسبتها .

٣ - طرق تحديد السمر المعاهد .

٤ - إيرادات ومصروفات المكاتب المهنية .

المادتين (٢١ ، ١٩)

● تعدد المادتان بغض الأنشطة التي تخضع

للضريبة وكان المشرع في غنى عن ذكرها مثل أنشطة النقل والمقاولات في حين لم ينص على أنشطة جديدة على المجتمع كانت أولى بالخضوع مثل نشاط الجامعات والمدارس الخاصة وكذلك أنشطة الشركات التخيلية عبر الإنترنت .

المادة (٢١)

الفقرة الأخيرة تتحدث عن محاسبة المقاولات عن العقود كل على حده وتسمح بترحيل الخسائر للخلف على مستوى كل عقد في حين أنه يجب أن يكون الترحيل للخلف على مستوى الممول وليس العقد وذلك يسمح أيضاً باستيعاب الخسائر في أرباح العقود الأخرى .

المادة (٢٧)

تسمح المادة بخصم معجل بنسبة ٣٠٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج بدون النص على اعتماد هذا الإهلاك سواء أدرج في الدفاتر من عدمه .

المادة (٢٤)

فقرة (٢) يجب أن تتحدث عن الدراسات والجزاءات المئوية التي لا تتعلق بالنشاط

وآلا تكون مطلقة .

المادتين (٢٤ ، ٢٨)

● لم يوضح القانون كيفية معالجة المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف الديون المعدومة وكان يجب أن يقوم القانون بالنص على اعتماد المستخدم من تلك المخصصات بالإضافة إلى وضع تعريف المخصصات بحيث يتم التفرقة بين ما يعد مخصصاً (مثل مخصص ترك الخدمة) وبين ما يعد انخفاض للقيمة مثل (تخفيض المخزون - تخفيض الاستثمارات) طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية .

كما لم يوضح كيفية اعتماد خصم المستخدم من المخصص بعد تطبيق القانون بالنسبة لينوك .

المادة (٥٣) .

تشتط المادة لإعفاء أرباح إعادة التقييم عند تغيير الشكل القانوني للشركة أن يتم إثبات الأصول والالتزامات بالقيمة الدفترية فإذا ما تحقق الشرط لن تكون هناك

فروق تقييم أصلاً .

هذا بالإضافة إلى تعريف التفسير في الشكل القانوني بأشكال لا يمكن اعتبارها تغييراً في الشكل القانوني مثل تبادل الأسهم أو السيطرة على أكثر من ٥٠ ٪ من الأسهم .
المادتين (١٤ ، ٥٨)

● بالرغم من أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار تضمن عدم خضوع الشركات المقامة بنظام المناطق الحرة لأحكام وقوانين الضرائب والرسوم في مصر ، إلا أن المشروع المقترح ألزم تلك الشركات بخضوع وتوريد الضريبة على المرتبات وتطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة على الإتاوات والعمولات والخضوع لإجراءات المحاسبة الضريبية على تلك الضرائب ، مما يحد من المزايا الممنوحة لتلك الشركات ويتنافى مع التوجه نحو تشجيع الاستثمارات في تلك المناطق .

المادتين (٨٥ ، ٨٨)

● نص مشروع القانون

الجديد على جواز تقديم الإقرار الضريبي المعدل خلال ثلاثين يوماً من الموعد المحدد قانوناً لتقديم الإقرار الضريبي واعتباره بمثابة إقرار أصلي ، في حين أنه سمح بمد الموعد القانوني لتقديم الإقرار الضريبي الأصلي لمدة شهرين ، لذلك فإننا نرى مساواة للحالتين بتعديل النص الخاص بتقديم الإقرار الضريبي المعدل لتصبح شهرين .

المادتين (١١١ ، ١١٣)

لم يساو القانون في المعاملة فيما بين غرامة التأخير على الضرائب غير المسددة للمصلحة وتلك المستحقة للممول في حالة الاسترداد حيث احتسبت غرامة التأخير في الحالة الأولى على أساس سعر الخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير مضافاً إليه ٢ ٪ وفي الحالة الثانية تحتسب غرامة التأخير على أساس سعر الخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير مخصصاً منه ٢ ٪ وهو ما يتنافى مع العدالة .

الضريبة على المرتبات : -

● تم إخضاع الأجور والمرتبات المستحقة في حين أنه يجب إخضاع المدفوع فقط وليس المستحق حيث أنه لا يعقل أن يتم سداد ضرائب من مرتبات لم يتم دفعها بعد .
● ألزم الشركات بتقديم تسوية ربع سنوية للمرتبات والضريبة عليها يعد عبئاً ثقيلاً على الشركات .
الأحكام العامة :

المادة (١٣٧ ، ١٣٤)

● أورد المشروع جزاءات على فروق الفحص الضريبي بنسب تصاعدية تصل إلى ١٠٠ ٪ من الضريبة على الفروق إذا تجاوزت ٧٥ ٪ من الضريبة المستحقة قانوناً .

● إلا أنه أورد نصاً يجعل من الفروق البالغة أكثر من خمسين ألف جنيه تؤدي إلى تغريم الممول بمبلغ يعادل الفروق وكذلك حبسه لمدة تصل إلى خمس سنوات ، ونرى أنه يجب إلغاء الحبس وتعديل النص بحيث يطبق على حالات التهرب فقط كذلك يجب إلغاء الحبس بالنسبة للمحاسب ويكتفى بالغرامة .



منطق التوقع وفنونه

منطق التوقع وقوتها • جودة التوقعات وقوتها • خطوات عمل التوقعات

دكتور / محمد البساس

قياسه «نطلق عليه المتغير التابع» وهو الكمية المطلوبة من السلعة «ك» .

٢ - هناك متغيرات تفسر سلوك هذا المتغير التابع « متغيرات تفسيرية » أ ، ب ، ج .

٣ - أمكن من خلال مرجعيات معينة ومعلومات وبيانات ودراسة تحديد العلاقة بين تلك المتغيرات ووضعها في شكل رياضي .

ثانياً : المرحلة الثانية ...

تحويل الإطار النظري

إلى إطار تطبيقي .

لو تأملنا الصياغة النظرية السابقة وهي أن الكمية المطلوبة «ك» تتغير بتغير سعر السلعة المعينة «أ» وسعر السلع الأخرى البديلة والمكملة «ب» ودخل المستهلك «ج» ولا توجد

معينة خلال فترة معينة .

هنا لابد أن نلجأ إلى مرجعية معينة كنقطة بداية ... وتمدنا هنا النظرية الاقتصادية بمرجعية تستند إلى « أو دعنا نقول نفترض أن » الطلب على السلعة يعتمد على سعر هذه السلعة وأسعار السلع البديلة أو المكملة ، دخل المستهلك ... وذلك بشرط ثبات أذواق المستهلكين .. وفي إطار هذا الشرط يمكن صياغة ذلك في شكل رياضي .

$$K = A + B + C$$

حيث أن (ك) الكمية المطلوبة من السلعة (أ) سعر السلعة (ب) سعر السلع الأخرى (ج) دخل المستهلك .

هذه الصياغة الرياضية يمكن قراءتها على النحو التالي :-

١ - هناك متغير نريد

منطق التوقع وفنونه

التوقعات ليست ضرباً في الظلام أو سيراً على الماء أو طيراناً في الفضاء بلا أجنحة والتوقعات ليست فهلة باحث أو إلهام شاعر . إنها منهج له ضوابطه ومنطق له أسسه وحرفة لها خباياها والمهارات اللازمة لها ... وحتى لا يكون هذا كلاماً مرسلأ دعنا عزيزي رجل الأعمال نتخصص الأمر .

أولاً : الخطوة الأولى ...

ماذا نريد ؟ .

في التوقعات نحن نريد أن نحدد قيمة أو قيمأ لظاهرة معينة وتفسير سلوك تلك الظاهرة .

ولنأخذ مثلاً على ذلك بأننا نريد توقع الطلب على سلعة ما ... هذا ما نريده ... تقدير الطلب على سلعة

عوامل أخرى تؤثر على الطلب ، هذه الصياغة ليست على النحو المقبول للاعتبارات التالية : -

١ - أنها تفترض وجود علاقات دقيقة أو مضبوطة بين المتغيرات الاقتصادية وهذا لا يمكن التسليم به لأن هناك عوامل أخرى غير سعر السلعة وأسعار السلع الأخرى ودخل المستهلك يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة مثل ظهور منتج أو تغيرات فنية وتكنولوجية أو تنظيمية أو تغيرات في توزيع الدخل أو غيرها من المؤثرات وتجاهل ذلك قد ينتج عنه خطأ في صياغة العلاقات بين تلك المتغيرات في الكمية المطلوبة من سلعة ما قد يرجع إلى متغير عشوائي مثل الميل والعادات والعوامل النفسية والاجتماعية والشائعات وتقلب المزاج وتغير الأهواء .

٢ - أنه حتى لو افترضنا جـدلاً أن العلاقات بين المتغيرات يمكن أن تكون دقيقة ومضبوطة من الناحية

النظرية ، فإنه لا يمكن افتراض ذلك من واقع البيانات المتاحة لأنها قد تحتوي على أخطاء ناتجة عن عدم دقة القياس والملاحظة ، كما أن تلك العلاقات النظرية التي تفترض الدقة والانضباط بين المتغيرات لا تقدم لنا معلومات دقيقة عن نوعية تلك العلاقات هل هي خطية «تزيد أو تنقص بمعدل ثابت» أم غير خطية «تزيد أو تنقص بمعدل غير ثابت» ... هذا فضلاً عن الخطأ الذي قد ينتج عن استخدام بيانات إجمالية أو على درجة عالية من التجميع مثل بيانات الاستهلاك والدخل فهذا يؤدي إلى طمس بعض الخصائص المميزة لسلوك الأفراد ... وبذلك نفقد بعض المحددات المهمة في صياغة تلك العلاقات .

ومن هنا فإنه لا يمكن التسليم بوجود علاقات مضبوطة في المجال الاقتصادي وعليه يجب تحويل إطار العلاقات بين المتغيرات من شكله الرياضي والنظري

إلى شكله التطبيقي أو الاحتمالي أو الإحصائي بإضافة عنصر أو متغير عشوائي يعبر عن المتغيرات التي تم استبعادها رغم تأثيرها على المتغيرات المراد قياسها أو توقعه ، والجزء غير المنتظم في سلوك الظاهرة مثل الشائعات والعوامل النفسية والاجتماعية ، وأخطاء القياس والمشاهدة وأخطاء التجميع .

وبذلك تكون صياغة العلاقات في تحديد الكمية المطلوبة من سلعة معينة في إطارها العشوائي بإدخال متغير جديد هو «د» كمتغير له خصائص احتمالية معروفة على النحو التالي :

$$ك = أ + ب + ج + د$$

ويتبقى لنا بعد ذلك المرحلة الثالثة المتعلقة بتقدير قيم المتغيرات بالطريقة المناسبة ، والمرحلة الرابعة الخاصة بتقييم التقديرات ، والمرحلة الخامسة الخاصة بقياس قوة التوقعات .

منطق التوقعات وقوتها

نعم للتوقعات منهج له ضوابطه ... ومنطق له أسسه وأصول يجب مراعاتها ومهارات يجب توافرها وأولى قواعد هذا المنهج معرفة المراحل التي تمر بها عملية التوقع حتى تسلك الطريق السليم ، وتلك المراحل خمس . أولاً : تحديد ماذا نريد توقعه بدقة ووضعها في إطار نظري يستند إلى مرجعية سليمة .

ثانياً : تحويل الإطار النظري إلى إطار تطبيقي قابل للقياس العملي والتوقع استجابة لقاعدة أساسية وهي أن سلوك المتغيرات موضوع التوقع لا يمكن أن تأتي كلها منضبطة ودقيقة .. ولكنها قد تخضع لاعتبارات عشوائية فضلاً عن أن تتبع العلاقات التي تحكم تلك المتغيرات على أرض الواقع بالقياس أو المشاهدة عرضة لأخطاء الرصد والقياس وعرضه لأخطاء التجميع أو الإجماليات التي تخفي خصائص بعض المفردات .

ثالثاً : الخطوة الثالثة تقدير قيم المتغيرات .

تتضمن تلك الخطوة مجموعة من الإجراءات هي :
١ - جمع البيانات والمعلومات : ذلك أنك لا تستطيع أن تجري توقعات أو تحسب تقديرات بدون بيانات ومعلومات عن « الأشياء أو المتغيرات » التي تؤثر في التوقعات التي تجريها أو التقديرات التي تود حسابها .

وهنا فإن المحاذير كثيرة بالنسبة لمصادر تلك المعلومات والبيانات والأساليب المستخدمة في جمعها والقائمين على جمع تلك البيانات والمعلومات والتصحيح الواجب أن تخضع له تلك البيانات والمعلومات .. والفرض من ذلك كله أن يتم وضع البيانات والمعلومات بالشكل والنوعية الملائمة لإجراء التوقعات ... ودعنا نأخذ مثلاً على ذلك لو أننا نريد توقع سلوك الأسعار لسلة أو خدمة معينة فقد تكون البيانات متاحة بالأسعار

القائمة أو الجارية ونحن نريدها بالأسعار الثابتة مثلاً في هذه الحالة علينا أن نستخدم الأرقام القياسية لتحويل الأسعار الجارية إلى أسعار ثابتة ... وقد تكون البيانات المطلوبة يجب أن تغطي أفقاً زمنياً كافياً « عدة سنوات » ولكن البيانات المتاحة تكون عن فترة أقل من ذلك .. وهنا يكون من اللازم ملاحظة أثر ذلك على جودة التوقعات .

وقد يكون هناك تداخل وارتباط قسوى بين بعض البيانات أو يكون بعضها مشتقاً من البعض الآخر - وهو ما يطلق عليه الازدواج الخطي - الأمر الذي يؤثر على قيم التوقعات وسلامة تفسيرها .

والبيانات بشكل عام قد تتعلق بقيم المتغيرات عبر سلسلة من الزمن Time Series Data أو تكون متعلقة بقطاع مستعرض أو بيانات مقطعية Cross Section Data كما يمكن دمج هذين النوعين معاً في شكل سلسلة زمنية من

جودة التوقعات وتوتها

خمس مراحل أو خطوات تسلكها عملية إجراء التوقعات فى إطارها العام هى :

١ - تحديد أهداف التوقعات ونطاقها فى ضوء ما تستهدفه منها ووضع الإطار النظرى لهذه التوقعات التى نريدها .

٢ - تحويل الإطار النظرى إلى إطار تطبيقى أو إحصائى أو احتمالى قابل للعمل وفقاً له .

٣ - تقدير معالم التوقعات .

٤ - تقييم تقديرات معالم التوقعات وفقاً لمعايير أو مرجعيات اقتصادية أو إحصائية أو قياسية .

٥ - اختبار جودة وقوة التوقعات .

وقد عرضنا للمراحل والخطوات الأربع الأولى ونتوقف هنا عند المرحلة الخامسة .

خامساً : جودة التوقعات وقوتها :

ليست كل التوقعات جيدة، وليست كل التوقعات الجيدة مفيدة ... وما نسعى

العلاقة بين التغيرات .

تستخدم البيانات والمعلومات عن الأشياء أو المتغيرات محل التقدير لتحديد أو تمييز العلاقة بين تلك المتغيرات فى تأثيرها على العنصر محل التوقع . مثل وضع العلاقة التالية :-

$$ك = أ + ب + ج$$

التي تحدد العلاقة بين الكمية ك وسعر السلعة أ وأسعار السلع الأخرى ب والدخل ج فهل هذه العلاقة تنصرف إلى الكمية المطلوبة «الطلب» أم الكمية المعروضة «العرض» فقد لا تكون البيانات المتاحة تميز بين هذين الأمرين وإنما هى نقط تغطى فقط الكميات التوازنية عند تلاقى الطلب مع العرض .

٢ - اختيار الطريقة المناسبة لإجراء التقديرات .

وهنا يجب أن يكون القائم بإجراء التقديرات على دراية كافية بالطرق المختلفة لذلك والفروض المرتبطة بكل طريقة والقراءة الصحيحة لمعنى النتائج وحدودها فى كل طريقة .

البيانات المقطعية على النحو التالى :

القطاعات	١٩٩٠	١٩٩١	٢٠٠٣
قطاع أ	xx	xx	
قطاع ب	xx	xx	
قطاع ج	xx	xx	
مجموع			

القطاعات عبر سلسلة من الزمن	قطاع أ	١٩٩٠	١٩٩١	٢٠٠٣
-----------------------------	--------	------	------	------

المتغيرات	الدخل	التكلفة	الربح
-----------	-------	---------	-------

المتغيرات عبر سلسلة من الزمن	القطاعات والمتغيرات	١٩٩٠	١٩٩١	٢٠٠٣
------------------------------	---------------------	------	------	------

القطاعات والمتغيرات عبر سلسلة من الزمن	قطاع أ	الدخل	التكلفة	الربح
--	--------	-------	---------	-------

التوقعات والمتغيرات عبر سلسلة من الزمن ويفترض أن يكون القائم بعمل التوقعات على دراية بالمشكلات المترتبة على استخدام كل نوع من هذه البيانات فى تقدير العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها واستخدامها فى إجراء التوقعات .

٢ - توافر شروط صحة تمييز العوامل المؤثرة فى

إليه توقعات جيدة ومفيدة
فكيف نحكم على جودة
التوقعات وكيف نحكم على
نفعها ؟

يمكن أن نختبر جودة
التوقعات من خلال الأدوات
والأساليب التالية :-

درجة استقرار التقديرات :

التوقعات تستند إلى
تقديرات والتقديرات تتم في
إطار « عينة ذات حجم معين »
ويمكن اختبار مدى استقرار
التقديرات من خلال الوقوف
على حساسية تلك التقديرات
بالنسبة للتغير في حجم العينة
وذلك من خلال جمع بيانات
جديدة تضاف إلى العينة
المستخدمة في إجراء
التقديرات «العينة الأصلية»
وسوف تكون لدينا عينة جديدة
تمثل العينة الأصلية مضافاً
إليها البيانات الجديدة ثم
نجرى التقديرات وفقاً للعينة
الجديدة فيكون لدينا تقديرات
وفقاً للعينة الأصلية ،
وتقديرات أخرى وفقاً للعينة
الجديدة فإذا افترضنا أن
تقديرات الكمية المطاوعة
«س» والتقديرات وفقاً للعينة
الجديدة «ص» فإننا نحدد

الفرق بين «ص» و «س» وتقوم
باختبار هذا «الفرق» إحصائياً
فإذا كان هذا الفرق جوهرياً أو
معنوياً فإن ذلك يشير إلى عدم
جودة التقديرات وضعف
قوتها .

وهناك طريقة ثانية
لاختبار جودة التقديرات
تستند إلى أساس آخر غير
حجم العينة ، وهو الأساس
الزمني وذلك عن طريق
استخدام التقديرات التي
حصلنا عليها من خلال بيانات
العينة في عمل تقديرات «
لفترة أخرى ، لا تدخل في
فترة العينة ، فإذا كنا مثلاً قد
حصلنا من واقع بيانات العينة
على تقديرات تتعلق بالسنوات
٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ فإننا
نطبق نموذج التقدير على فترة
أخرى ولتكن ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و
٢٠٠٢ لكي نحصل من واقع
علاقات النموذج المستخدم
في التقدير على قيم تقديرات
تخص أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و
٢٠٠٢ فيكون لدينا الآن

تقديرات تخص أعوام
٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ثم
الحصول عليها باستخدام
«نموذج التقدير»

ولكن هذه السنوات

تحققت فعلاً أي أن لدينا
القيم الفعلية لتلك المتغيرات .

أ - ونطلق على القيم
المستخرجة باستخدام
نموذج التقدير .. القيم
التقديرية أو التقديرات
عن «فترة حالية أو
سابقة» وهي قيم
محسوبة .

ب - ونطلق على القيم الفعلية
للمتغيرات محل القياس
«القيم الفعلية» وهي قيم
منخفضة .

وتقارن بين قيم
التقديرات «أ» المحسوبة وقيم
الفعليات «ب» المتحققة .

وتحدد الفرق بين تلك
القيم ونجرى الاختبار
الإحصائي عليه فإذا كان هذا
«الفرق» جوهرياً أو معنوياً ،
فإن هذا يشير إلى عدم جودة
التقديرات وضعفها أما إذا
كان غير جوهري أو غير
معنوي فإن ذلك يدل على
جودة التقديرات وقوتها .

ويرجع ضعف التقديرات
وعدم جودتها إلى عدة أسباب
من أهمها :

- عدم دقة البيانات الخاصة
بالتغيرات التفسيرية .

- عدم دقة البناء الخاص

بملاقات نموذج التقدير .

- تغير الظروف المؤثرة على التقديرات مما يجعل من غير الممكن استخدام تقديرات قديمة رغم أنها كانت جيدة في إجراء التقديرات الخاصة بفترات جديدة وقعت فيها تلك التغيرات .

تقييم منفعة التقديرات

ليست كل التقديرات والتوقعات الجيدة مفيدة بالضرورة ذلك أن التوقعات تعتبر مفيدة إذا كان من شأنها أن تحقق ثلاثة متطلبات هي :
- أن تكون قابلة للاستخدام « الجانب العملي »

- أن تكون مرتبطة بالقرار ومؤثرة عليه « الجانب الموضوعي »
- أن تكون عوائدها أكبر من تكلفتها « الجانب الاقتصادي »

خطوات عمل التوقعات

للتوقعات منطق كما أن لها منهجاً وقد عرضنا لقواعد هذا المنطق وعرضنا لثلاث خطوات من هذا المنهج ونستكمل هنا بقية الخطوات الخمس في هذا الإطار .

رابعاً : تقييم التقديرات :

يتم إجراء التقديرات بعدة أساليب تتوقف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات كل التقدير ، وخصائص التقديرات المطلوبة ومدى نوافر القروض الخاضعة بكل طريقة ومدى بساطة العمليات الحسابية اللازمة لكل طريقة فضلاً عن الوقت والتكلفة المرتبطة بكل طريقة .

وبشكل عام هناك على سبيل المثال مجموعتان من الطرق والأساليب لتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات .

المجموعة الأولى :

تتصرف لتقدير معالم محادثة واحدة ومن أهم تلك الطرق طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) وطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (SLS 2) وطريقة الإمكان الأكبر للمعلومات المحدودة (LIML) .

المجموعة الثانية :

وتتصرف مجموعة من العلاقات الآتية ، ومن أهمها طريقة المربعات الصغرى على

٣ مراحل (SLS 3) وطريقة الإمكان الأكبر للمعلومات الكاملة (FIML) .

أردنا أن نذكر ذلك لكي تترك عزيزي رجل الأعمال أن التقديرات لها أكثر من أسلوب وأكثر من طريقة وأن لكل أسلوب وطريقة شروطها وضوابطها ومبررات استخدامها .

وثاني عملية تقسيم التقديرات بمعنى هل جاءت على نحو يمكن قبوله والاعتماد عليه أم لم تأت على هذا النحو ؟

وهنا يلزمنا معايير أو مرجعية يجب أن نستند إليها في عملية التقييم تلك فمن أين نحصل على تلك المعايير أو تلك المرجعية .

هناك بشكل عام معايير اقتصادية نستمد منها النظرية الاقتصادية ، ومعايير إحصائية نستمد منها من علم الإحصاء ومعايير قياسية نستمد منها من علم الاقتصاد القياسي وغيره من المعلوم ذات الصلة بموضوع التقديرات ، ونحن لا نريد أن نخوض في هذا الشأن كثيراً ... ولكن دعنا نأخذ بعض

الأمثلة للتوضيح والتبسيط .

نريد أن نقدر الكمية المطلوبة من سلعة معينة ووجدنا أن ذلك يتوقف على سعر تلك السلعة وسعر السلع الأخرى المكملة والبديلة ودخل المستهلك .

وأجرينا تقديرات لمعامل علاقة الكمية المطلوبة بتلك المتغيرات :

١ - سعر السلعة ولترمز لهذا المعامل بالرمز α_1 .

٢ - سعر السلع البديلة ولترمز لمعامله بالرمز α_2 .

٣ - سعر السلع المكملة ولترمز لمعامله بالرمز α_3 .

٤ - دخل المستهلك ولترمز لمعامله بالرمز α_4 .

كيف نقيم التقديرات التي حصلنا عليها ؟

لدينا عدة مرجعيات تمدنا بها نظرية الطلب في هذا الصدد وهي :

- أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها يفترض أنها علاقة عكسية أي أننا نتوقع أن تكون إشارة (١) « سالبة » .

- إن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة

وسعر السلع البديلة علاقة طردية أي أننا نتوقع إشارة موجبة للمعامل (٢) .

- إن العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعر السلع المكملة علاقة عكسية أي أننا نتوقع أن تكون إشارة المعامل (٣) سالبة .

- إن العلاقة بين الكمية المطلوبة ودخل المستهلك تكون موجبة في حالة السلع العادية وتكون سالبة في حالة السلع الرديئة أي أننا نتوقع إشارة المعامل (٤) موجبة وإذا جاءت سالبة تكون مقبولة في حالة السلع الرديئة .

دعنا نتوقف هنا عزيزي رجل الأعمال ليس مطلوباً أن تكون ملمّاً بالنظرية الاقتصادية أو غيرها من النظريات فقط هذا مجرد مثال يصلح في حالات معينة وليس مطلقاً - نريد منه فقط أن نقول أن التقديرات التي وضعناها يمكن أن تكون هناك مرجعيات أو معايير تقول لنا كيف نقيّمها .

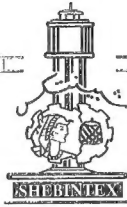
ماذا لو جاءت نتيجة تلك

التقديرات مختلفة مع تلك المرجعيات نعيد التقدير مرة أخرى بوجود خطأ في البيانات أو خطأ في القياس وهناك عشرات الأمثلة يمكن أن نسوقها في هذا الشأن .

الخلاصة التي نود أن نخرج بها هنا .. أنه بعد إجراء التقديرات لمعامل العلاقات التي نريد تقديرها علينا قبل أن نمضي في استخدام تلك التقديرات أن نقوم بتقييمها في إطار مرجعية معينة أو معايير معينة اقتصادية أو إحصائية أو قياسية حتى نقرر مدى إمكانية الاعتماد عليها .. وإذا كنا قد ذكرنا بعض المعايير الاقتصادية فإن من المعايير الإحصائية معامل التحديد والخطأ المعياري للتقدير ، ومن المعايير القياسية معيار عدم التحيز في التقديرات ومعيار اتساق التقديرات ومعيار الكفاءة في التقديرات وهكذا .

ما نريد قوله إن هناك دائماً مرجعيات يمكن تقييم التقديرات في إطارها واستناداً إليها □

**وسنوالى استكمال هذا المقال
في العدد القادم**



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقية يؤكدتها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تقدر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السمكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .

- قطع ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / هسكوز .

من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانينات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

• غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهاي بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفي .

• غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتتغزو أسواق الشركة أسواق أوربا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وبنال دول أوربا الغربية - وأسواق دول أوربا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايلان - سوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم بربقياً : شبينكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٢٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100



قرية بوريشاج فايد
فايد



قرية الفيروز
الغردقة



قرية كازابيانكا
الساحل الشمالى

بيمكر فيك.. طول الوقت وفى كل مكان



أوبرا سيتى
الشيخ زايد



دمياط الجديدة
دمياط



المحور
مدينة ٦ أكتوبر



بنك التعمير والإسكان

عايز تعرف تفاصيل أكثر ..
اتصل ١٩٩٩٥